وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

النظريـة التوليديـة التحويليـة وملامـحهـا في كتــاب (المـقـتـضــب) للـمـبرِّد (ت285هـ)

رسالةٌ تقدَّمتْ بها

بشـائـر علي عبـد عبـاس

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشـراف الأستاذ المساعد الدكتور
نصيف جاسم محمد الخفاجي

شـوّال
1433 هـ

آب
2012 م

المبحث الأول
ملامح السليقة في المقتضب

ذكرنا أنّ المدرسة التوليدية قد اختلفت عن غيرها من مدارس علم اللغة الحديث؛ لما جاءت به من مبادئ لم تكن سائدة عند تلك المدارس التي سبقتها ، ولا سيّما المدرسة البنيوية ، التي كانت تُعنى بوصف اللغة من دون النظر فيما تجتمع عليه اللغات ، وإنّ هدفها – المدرسة التوليدية التحويلية – الأساس هو البحث عن التفسير الذي يكمن في الناحية العقلية الذهنية لدى الإنسان ، والذي نتجتْ عنه اللغة[1].

إذ إنَّ اللغةَ الإنسانية تقوم على " تنظيمٍ منفتح وغير مغلق من العناصر ، تتجلى فيه السمة الإبداعية عِبْرَ مقدرة المتكلم على إنتاج وتفهُّم عدد غير متناهٍ من الجمل لم يسبقْ له سماعها قبلاً ، تختص هذه المقدرة بالإنسان وبالذات من حيث هو إنسان ؛ ولذا لا نجدها عند أيِّ كائنٍ آخر "[2] ، فالإنسان ليس آلةً ، وهو يختلف عن الحيوان بالتفكير والذكاء ، وقدرة الطفل على نطق جملٍ لم ينطق بها من قبلُ ، ويستطيع فهمها، خيرُ دليلٍ على قدرة الإنسان اللغوية ، وهذا ما جاء به تشومسكي[3] ، الذي يُسمّي هذه القدرة بـ (المعرفة اللغوية) التي يرى أنّ لها علاقةً بالقواعد الصرفية والنحوية ، وتقوم بربط المفردات بعضها ببعض في الجملة ، وتعدّ أهمّ المقومات لهذه القدرة ، وإنّ على الفرد – فضلاً عن تلك القدرة – أن يُلِمَّ بمجموعة أخرى من القواعد أطلق عليها (القواعد التحويليةTransformational Rules)[4] .

---

(1) ينظر : جوانب من نظرية النحو (مقدمة المترجم) : 6 .

(2) الألسنية (النظرية الألسنية) : 29 ، وينظر : النظرية التوليدية التحويلية في الدراسات العربية ، كريم عبيد عليوي ، رسالة ماجستير : 10 .

(3) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : 112 – 113 .

(4) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : 115 .

* **القواعد التحويلية** : هي القواعد التي تعتمد في المقام الأول على تطبيق قواعد تركيب أركان الجملة ، ومثال ذلك : تحويل الجملة المبنية للمعلوم إلى جملة مبنية للمجهول في العربية بحذف الفاعل وتغيّر صيغة الفعل [1].

ويرى تشومسكي أنّ الطفل السّوي يكتسب معرفته باللغة من دون تعرضه لتمارين متخصصة ، فهو يستطيع في سنٍّ معينةٍ (السنة أو السنتين) أن يبدأ بنطق كلمات منفردة ، ثمّ يُركّب جملاً في السنتين ، وما بعدها يمكنه أن يبني – تقريبًا – لغته بمجملها ، وعملُ الطفل هذا – في مراحل اكتساب اللغة – عملٌ ذاتيٌ خلاّق ، فحين يكتسب اللغة ،ويستعملها لا يقف عند ذلك فحسْب ، بل يتعداه إلى اكتشاف محتوى ذلك الكلام ، ومعرفته بالتواصل اللغوي كما يتبيّن له أثر اللغة وعملها في المجتمع ، ثمّ يسلّط جهده لمعرفة وتمييز السليم من غير السليم من تلك الجمل ، بعد ذلك يتعلّم مهارة الكتابة والقراءة عن طريق مدرسته ، وليس لِيتعلَّم كيف يُكوِّن جُمَلاً من لغته[2] .

وردَّ تشومسكي على السلوكيين الذين كانوا ينادون بأنّ الطفل يولد وذهنه صفحة بيضاء ، وبتعلُّمِهِ اللغة ينقش عليها تلك النماذج اللغوية التي يتعلَّمُها ، ويرى أنّ الطفلَ يولد ولديه قدرة فطرية كاملة على تعلّم أيِّ لغة في العالم[3] .

ويرى تشومسكي أنّ الطفل الذي يتعلّم لغةً ما يكون قد " طوَّر تمثيلاً داخليًا لنظام القوانين التي تقرر كيف تصاغ الجمل وكيف تُستعمل وتُفهم ... إنّ الطفلَ طوَّر

---

(1) ينظر: معجم اللسانيات الحديثة : 143.

(2) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : 112 – 113 .

(3) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : 48 – 49 ، وفي نحو اللغة وتراكيبها : 55 ، وجذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه : 34 .

(4) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : 119 .

ومثّل داخليًا قواعد توليدية ... وقد فعل الطفل ذلك استنادًا إلى ملاحظة ما يمكن أن نطلق عليه المادة اللغوية الأولية "[1] .

وبناءً على ذلك فقد " تدخل ملكة اللغة في كلّ جانب من جوانب حياة الإنسان ، وفكره ، وتفاعله "[2] ، فدراسة اكتساب اللغة يُبيِّن أنّ الطفل يعرف أكثر مما تزوَّدَهُ منذ المراحل المبكرة من حياته ، فهذا شيءٌ يحدث للطفل ، وليس شيئًا يقوم به الطفل[3] .

ويرى ابن خلدون (ت 808 هـ) أنّ اللغة مكتسبة، وهي مرتبطة بالمقدرة الإنسانية الفطرية[4] ، ويرى أنّ عملية الاكتساب تحصل بالممارسة والتكرار ، فيقول : " وإنّما تحصل هذه الملكة بالممارسة ، والاعتياد والتكرار بكلام العرب "[5] ، "ثمّ إنّ النظرية اللغوية " يجب أن تتصرف إلى مسألة اكتساب اللغة وكيف يبني الطفل هذا النظام العقلي في ذهنه معتمدًا على المادة اللغوية التي يتلقاها ممن يعيشون حوله ، ثمّ كيف يختار نظامًا واحدًا فقط من الأنظمة الممكنة ، أي بعبارة أخرى : ماهي السمات العامة للاستعداد اللغوي الوراثي ، ثم تجعل تعلّم اللغة ممكنًا خلال الوقت القصير الذي يأخذه ذلك التعلّم "[6] .

وقد رفض تشومسكي الفكرة السلوكية التي تزعم أنّ " اكتساب الطفل لِلُغة والديه ناتجٌ عن التقليد ، إذ لو كان هذا صحيحًا ، لوجب ألاَّ يكتسبَ سوى الأشياء التي يسمعها ، وهذا ضربٌ من الرأي غير صحيح " [7] ، فتعلّم اللغة لا يتمّ عن طريق

---

(5) جوانب من نظرية النحو : 48 ، وينظر : النحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : 37 .

(2) اللغة والعقل اللغة والطبيعة ، تشومسكي ، ترجمة د. رمضان مهلهل سدخان : 18 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 24 .

(4) ينظر : قضايا ألسنية تطبيقية ، د. ميشال زكريا : 109 .

(5) مقدمة ابن خلدون : 1087 .

(6) جوانب من نظرية النحو : 7 .

(7) في اللسانيات ونحو النص : 37 .

المثير والاستجابة التي هي فرعٌ من فروع علم النفس الذي يُعنى بدراسة المعرفة الإنسانية واكتسابها ، وإنّما تولد مع المرء[1] .

وتحتل نظرية اكتساب اللغة " مكانًا بارزًا في اهتمامات تشومسكي ؛ لارتباطها بالمبادئ المجردة التي تتحكم ببنية اللغة ، وكثيرًا ما يتساءل في مؤلفاته عن طبيعة الاكتساب هذه وعن إمكانية وضع نظرية تمكن تسميتها بنظرية الاكتساب "[2] .

ولذلك فإنّ الطفل يكتسب لغته بصورة طبيعية ، لغة البيئة التي يعيش فيها ، ويكتسب أيَّ لغةٍ إنسانية من دون أن يميّز المظاهر اللغوية الناقصة التي يأخذها من البيئة ؛ لأنّ الطفل يمتلك الأشكال المشتركة بين اللغات الإنسانية عن طريق كفايته الذاتية الفطرية[3] .

والذي يصل بالطفل إلى اكتساب لغته هي بنية معطاة بصورة مسبقة إلى الطفل، وهذا ما يجعل اكتسابه ليس تدريجيًا – كما يزعم السلوكيون – من خلال لا شيء ، أو من خلال دماغٍ فارغٍ[4] .

فالسليقة عند تشومسكي مخصوصة بـ " المتكلّم والسامع Speaker-hearer المثاليين المنتمين إلى جماعة بشرية ذات تماثل كلامي تام ، والعارف للغة تلك الجماعة معرفة تامّة "[5] .

ويرى د. تمّام حسّان أنّ السليقة هي : " اختزان المعاني الوظيفية وما يكون بينها من علاقات وما يدلّ عليها من قرائن ، وهي تبقى خارج الوعي يحسّ صاحبُها بها عند مخالفتها ، ولكنّه لا يحصيها "[6] .

يظهر أنّ موضوع الدرس اللغوي ومادته هو ابن اللغة نفسُهُ ؛ لأنّه يُزوِّدُنا بما يمتلكه من سليقة عن حقيقة هذه السليقة ، عن طريق الأداء ، مع شرط المثالية التي

---

(1) ينظر : مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، د. مرتضى جواد باقر : 32 – 33 .

(2) الألسنية (النظرية الألسنية) : 65 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 68 – 69 .

(4) ينظر : اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة : 138 .

(5) جوانب من نظرية النحو : 27 .

(6) مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسان : 219/2 .

يتمتع بها ، وكون فصاحته أصيلة[1] . ومن دون شرط الفصاحة والمثالية عند المتكلّم لا نستطيع القول : إنّ الأداء هو الانعكاس المباشر لقابليته[2] .

نستطيع القول : إنّ تشومسكي وجّه جُلَّ عنايته إلى ربط اللغة بالجانب العقلي ، وإعطاء النحو مجال تركيبي مستمدّ من القواعد العقلية ذات الصحة المثالية[3] .

ملامح السليقة في المقتضب

إنّ السليقة عند ابن اللغة هي عفوية في تأليف الكلام ، والفهم والردّ ؛ لأنّ اللغة تصبح عنده سليقة طبيعية . والجرجاني يُعطي مثالاً لهذه السليقة عند الأعرابي عندما سَمِعَ المؤذِّنُ يقول : (أشهدُ أنّ محمدًا رسولَ الله) بنصب (رسولَ) فيرى – الأعرابي – أنّ الكلام غير تام ما لم يرفع لفظة (رسول) ؛ لأنّها خبر (إنّ) مع أنّ الأعرابي يجهل المصطلح النحوي (الخبر) فعَلِمَ أنّ (رسول) خبر مرفوع للفظة (محمدًا) من دون أن يتعلّم ذلك[4] .

وعلّل ابن جني هذه السليقة بقوله : " إنّ العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها "[5] ، ويعني ذلك أنّ " الباحثين قد أدركوا بحسِّهم وأذواقهم سليقة العرب وعلل كلامهم في أنفسهم فكشفوا عنها ، وأبانوا عمّا تكنَّه أنفسهم من الأغراض والمقاصد "[6] .

وفي موضعٍ آخر يورد ابن جني ما حكاه الأخفش (ت215هـ) مع الأعرابي عندما سأله عن تصغير الحُبارى ، فقال : " حُبْرُور ، و[هذا] جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ ؛ إذ لم يُفهم غرض أبي الحسن ، فجاء بالحُبرور ؛ لأنّه فرخُ الحُبارى ، وذلك أنّ هذا الأعرابي تلقّى سؤال أبي الحسن بما هو الغرض عند الكافّة في مثله ،

---

(1) ينظر : جوانب من نظرية النحو : 27 – 28 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 28 .

(3) ينظر : تقويم الفكر النحوي عند المحدثين ، سلمان عباس عبد ، أطروحة دكتوراه : 156 .

(4) ينظر : دلائل الإعجاز : 419.

(5) الخصائص : 237/1 .

(6) الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين : 18 .

ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنّما هي لفظية ، ولقومٍ مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين "[1] . فابن اللغة – الأعرابي – عبَّر عمّا في نفسه من غير عناية باللفظ الذي هو مهمة الباحث .

وهنا يلتقي ابن جني مع تشومسكي في أنّ ابن اللغة له المعرفة بلغته بشكلٍ عام، أمّا المتخصص فمعرفته بلغته تكون بشكل خاص .

ويرى تشومسكي أنّ ابن اللغة ربّما يخطئ في بعض ما يقدّمه من آراء عن سليقته ، فهو يعرف لغته جيدًا ، لكنّه لا يستطيع أن يصفَ تلك المعرفة[2] .

فالسليقة لغةً هي : " الطبيعة والسجية ، وفلانٌ يقرأ بالسليقة وهي منسوبة ، أي : بالفصاحة ... هو يقرأ بالسليقة ، أي : بطبيعته ليس بتعليم ... وغلبت السليقة ، أي : اللغة التي يسترسل فيها المتكلم على سليقته ، أي : سجيته وطبيعته من غير تعمُّد إعرابٍ ولا تجنّب لحنٍ ، قال :

ولستُ بنحويٍّ يلوكُ لسانَهُ ولكن سَليقيّ أقولُ فأُعربُ

أي : أجري على طبيعتي ولا ألحنُ "[3] .

وعليه ، فإنّ السليقة من قول الأعرابي الذي ورد في لسان العرب تدلُّ على معانٍ كثيرة أهمّها : " إنّ السليقة تساوي الطبع والسجية ، والسليقة تَعني الفصاحة ، وتوليد اللغة طبعًا وسجيةً دون تعلّمٍ وتلقين ، والسليقة ترتبط بالبدوي في عصر الاحتجاج لا غير ؛ ولذا فإنّ هذا البدوي يُسمَحُ له أن يسير مع طبعه وسليقته التي لا يمكنه التخلي عنها ، متجاوزًا القراءة التي هي شبه مأثورة "[4] ، فالشاعر –

---

(1) الخصائص : 466/2 .

(2) ينظر : نظرية النحو العربي ، د. نهاد موسى : 52 – 59 ، والألسنية بين عبد القاهر والمحدثين : 19 .

(3) لسان العرب لابن منظور (سلق) : 2071/22 ، وينظر : مقاييس اللغة (سلق) : 96/3 ، والصحاح (سلق) : 1498/4 .

(4) النحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : 40 .

الأعرابي– في البيت الذي أورده ابن منظور قد افتخر فيه بأنّه أعرابي يتكلّم بالسليقة التي قد انماز بها من النحوي الذي تعلّم بالصنعة والتكلُّف وإطالة النظر[1] .

وفي ضوء ما مرّ من أنّ السليقة عند العربي هي الطبع والسجية والفصاحة، أي: الطبع الذي جُبِلَ عليه في كلامه من حيث الفصاحة وعدم اللحن في الكلام والقول الذي يُسْمَعُ منه وهو في بيئته الفصيحة؛ ولذلك فإنّ الذي يُسمَعُ منه إنما هو الكلام المسموع الذي مبعثه السليقة وطبعه الفصيح ومن هنا يرى البحث أنّ ثمة مسوغاً في درج الكلام الذي يُقال عن السليقة أن يُراد به(السماع) نفسه اتساقاً مع هذا المنحى الذي مرَّ. بمعنى:إنّ كلام العربي الفصيح الذي يُطلق عليه (السماع) مبعثه من سليقته التي جُبِلَ عليها. فالسليقة إذن منطلق كلامهِ ومن هنا ساغَ إطلاق السليقة على(السماع) بسبب هذه الآصرة التي بينهما وهذا هو الذي أُريد الخلوصَ اليه وأقصدهُ في هذا الشأن.

إذ ذهبوا إلى البوادي لتسجيل ما سَمِعُوا عن العرب ، وميّزوا بين قبائل الفصاحة وقبائل اللحن من المفهوم البيئي ، فالذي يتكلم عن سليقة فصيحة فطرية ترجع إلى انتمائه إلى بيئة فصيحة[2] ، وهذا ما جعلهم يحددون القبائل التي يأخذون عنها ، والزمن الذي يأخذون منه وأطلقوا عليه (عصر الاحتجاج) ، وهنا يقترب مفهوم السليقة عند تشومسكي والنحاة العرب ، فالذي نطق دون تعلّم ولا تكلُّف إنّما نطق عن سجية ذهنية ، هو الذي ينطق بمقدرة تمكّنه من إنتاج جملٍ لا متناهية من قواعد محدودة كما يرى تشومسكي .

والمبرِّد هو أحد النحاة العرب الذين عَنَوا بالسليقة ، أو الفصاحة ،او السماع ، وقد بحث النحاة للوصل إلى هذه السليقة وكانت شواهدهم تعتمد على القرآن الكريم ، وهو مصدرٌ مهمٌّ من مصادر المبرِّد في المقتضب ، إذ تجاوزت شواهده القرآنية

(1) ينظر :النحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب: 41 .

(2) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : 220/2 – 221 .

خمسمائة آية ، فالمقتضب أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو بعد كتاب سيبويه الذي بلغت شواهده القرآنية ثلاثمائة وثلاثًا وسبعين آيةً[1] .

ومما لا شكَّ فيه أنّ القرآن الكريم أفصح كلام، وهو نزل بلغة العرب، وهم يقيسون عليه ما سمعوه عن العرب ، فما قِيْسَ عليه كان صحيحًا فصيحًا ، وما لم يصحّ قياسه عليه فهو شاذٌّ أو نادرٌ ، ولا يصحّ قياس الشاذ على القرآن الكريم .

فالشاهد القرآني والشعري دليلُ عناية المبرِّد بالسليقة في تحليل القواعد النحوية.

وكثيرًا ما استدلّ المبرِّد على الأحكام النحوية بتفرُّد الشاهد القرآني من دون اللجوء إلى الاستشهاد بالشعر ، وقد يستدلّ بالشاهد القرآني مع الشاهد الشعري .

ومن شواهد المقتضب كلام العرب المنظوم منه والمنثور ، إذ جاء بها في تثبيت قواعده النحوية ، فكثيرًا ما نجده يقول : ومن ذلك قول العرب[2] ، ومن كلام العرب[3] ، فالعرب تختار[4] ، وغيرها .

وحلّل تلك الشواهد وكشف أسرارها ؛ لفهم التراكيب ومنه ما استدلّ به من قوله تعالى : ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ** ﴾[الأعراف : 193] ؛ ليُبيّن أنّ الجملة الاسمية (إذا هم يقنطون) في قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ [الروم : 36] في معنى جملة فعلية (يقنطوا) كما أنّ (أنتم صامتون) في موضع صَمَتُّم[5] . .

فالمبرِّد يبني أحكامًا نحوية على الشاهد ، سواءٌ أكان قرآنيًا أم شعريًا ، ومنه ما بناهُ على قوله تعالى : ﴿ **لَا فِيهَا غَوْلٌ** ﴾ [الصافات : 47] فقد ذكر أنّه لا يجوز أن

---

(1) ينظر : مقدمة المقتضب : 116/1 ، والتفكير النحوي عند المبرّد ، علي فاضل عبود ، اطروحة دكتوراه : 12 .

(2) ينظر : المقتضب : 76/3 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 177/2 ، 296 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 177/2 ، 191 ، 112/3 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 178/3 .

تجعل (لا) نافيةً للجنس ، إن فُصِلَ بينها وبين النكرة بفاصل في نحو : (لا في الدارِ رجلٌ) ، و (لا في بيتِكَ أحدٌ) ؛ لأنّ الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض[1] .

وقد بنى حكمًا نحويًا على قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾ [البقرة : 282] برفع (حاضرةٌ)[2] وذلك في حديثه عن (كان) التامة التي لا تحتاج إلى خبر ، بقوله : " أنا أعرفُهُ مذْ كان زيدٌ ، أي : مُذْ خُلِقَ ، وتقول : قد كان الأمر ، أي : وقع "[3] .

ومن دليل عنايته بالسليقة شواهده الشعرية فقد بلغت : واحدًا وستين وخمسمائة[4] ، وقد يعود سبب كثرة الشاهد الشعري وتجاوز عدده على الشاهد القرآني في المقتضب إلى أنّ الشاهد القرآني يكفي الاستدلال به على حكمٍ نحوي ، على العكس من الشاهد الشعري الذي قد يحتاج إلى شاهدٍ آخر يُعَضِّدُهُ[5] .

وقد يتقدّم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني ، ومنه استشهاده على النصب على نزع الخافض بقول الفرزدق[6] :

مِنَّا الذي اختِيرَ الرجالَ سماحةً وجودًا إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ

يريد : من الرجال ، وعضّد ذلك بشاهد قرآني ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف : 155] إنّما هو – والله أعلم – من قومِهِ ، فبعد حذف حرف الإضافة – يريد حرف الجرّ – وصلَ الفعل فَعَمِلَ[7] .

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 361/4 ، والتفكير النحوي عند المبرد : 14 .

(2) قرأ عاصم (حاضرةً) بالنصب ، وقرأ الباقون برفعها ، ينظر : النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري : 237/2 .

(3) المقتضب : 95/4 .

(4) ينظر : مقدمة المصدر نفسه : 115/1 .

(5) ينظر : الشواهد القرآنية في النحو عند المبرد ، علي محمد يوسف المعموري ، رسالة ماجستير : 86 ، والتفكير النحوي عند المبرد : 16 .

(6) ينظر : ديوانه : 360 .

(7) ينظر: المقتضب : 330/4 .

أو يأتي بالشاهد الشعري ثمّ يعطي شاهدًا من كلام العرب (الأمثال) ليُعضّدَ به الحكم النحوي ، فمن ذلك حديثه عن (عسى) ، إذ لا بدَّ لها من فاعل ، ولا يجوز مجيء المصدر بعدها ، كأن تقول : عسيتُ القيامَ ؛ لأنّ (القيام) مصدرٌ ، ولا دليل فيه يخصّ وقتًا من وقت ، لكن إن اختار شاعرٌ أن يضعَ الفعل موضع المصدر ، جاز له ذلك ؛ لأنّه دالٌ عليه[1] . وذلك كقول الشاعر[2] :

عسى الكَرْبُ الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ

وعضَّد ذلك بالمثل : (عسى الغُويرُ أبْؤُسًا)[3] ، فإنّما تقديره : عسى الغوير أن يكون أبؤسًا ؛ لأنّ خبر (عسى) المصدر المؤول من (أنْ والفعل) ، أو قد يكون الفعل المجرّد ، فإن وُضِعَ الاسمُ موضعَ الفعل انتصبَ ؛ لأنّ (عسى) فعل ، أمّا اسمها فهو فاعلها ، وخبرها مفعولها ، كما لو أنّك تقول : كان زيدٌ ينطلقُ ، فإنّ موضعه النصب ، فلو قلت: منطلقًا ، لم يكن إلاّ نصبًا[4] .

إذن فالمبرِّد قد اعتنى عنايةً كبيرة بالشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب المنثور ، لكنّ الشعر – كما ذكرنا – أخذ حيّزًا اكبر من استدلالاته ؛ لأنّ الشعر كما وصفه ابن فارس (ت395هـ) : " حجةٌ فيما أُشكل من غريب كتاب الله – جلَّ ثناؤهُ – وغريب حديث رسول الله ﷺ ، وحديث صحابته ، والتابعين "[5] ، ووضّح ابن فارس فارس أهمية الشعر بقوله : " والشعر ديوان العرب ، وبهِ حُفظت الأنساب ، وعُرِفت المآثر ، ومنه تُعُلِّمَت اللغة "[6] .

---

(1) ينظر : المقتضب : 68/3 – 69 .

(2) البيت منسوب إلى (هدبة العذري) ، ينظر : العقد الفريد ، ابن عبد ربه : 372/5 .

(3) الغُوير : تصغير غارٍ ، والأبؤس : جمع بؤس وهو الشدة ، يُضرب للرجل يقال له : لعلّ الشرَّ جاء من قِبَلِكَ ، ينظر : مجمع الأمثال للميداني : 17/2 ، وخزانة الأدب (للبغدادي) : 328/9 .

(4) ينظر : المقتضب : 70/3 – 72 ، 77 .

(5) الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس : 23 .

(6) المصدر نفسه .

واستدلال المبرِّد بالأمثال دليل عنايته بالسليقة من كلام العرب وتفسيره للأحكام النحوية ، فمن ذلك قول العرب : (لو ذاتُ سوارٍ لطمتْني)[1] ، يريد : لو لطمتني ذاتُ سوارٍ ، فهذا شاهدٌ على أنّ (لولا) أصلها (لو) و (لا) وقد جُعلتا شيئًا واحدًا ، وأُوقعتا على هذا المعنى ، فإنْ حذفت (لا) من (لولا) انقلب المعنى وصار الشيء في (لو) يجب ؛ لوقوع ما قبله ، وذلك قولك : لو جاءني زيدٌ لأعطيتُكَ ، فلولا في الأصل لا تقع إلاّ على اسم ، و (لو) لا تقع إلاّ على فعل ، فإنْ تقدّم الاسم بعد (لو) فإنّما يُفسّر رفعُهُ بفعلٍ مضمر دلَّ عليه المذكور ، كقوله تعالى : ﴿ **قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي** ﴾ [الإسراء : 100] ، فـ (أنتم) رُفع بفعل وفسَّره ما بعده[2] .

ومنه ذكرُهُ لـ (ما) التي تكون لذوات غير الآدميين ، ولنعوت الآدميين ، نحو قوله : ما عندك ؟ قلت : فرسٌ ، أو متاعٌ ، أو نحو ذلك ، ولا تقول : زيدٌ ولا عمرٌ ، أمّا في حال أن تقول : ما زيدٌ ؟ فيكون الجواب : طويلٌ أو عاقلٌ[3] .

وجاء بالشاهد من السليقة على ذلك ، قول العرب : سبحانَ ما سبَّح الرعدُ بحمدِهِ ، وسبحانَ ما سخَّرَكُنَّ لنا ، فقد وقعت الصفة موضع الموصوف ؛ لهذا جاز أن تقع (ما) على ما يَعقل[4] ، وعضَّد رأيَهُ بقوله تعالى : ﴿**وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا** ﴾ [الشمس : 5]، فقد يكون معناها : ومَنْ بناها ؟ وقد يكون : والسماءِ وبنائها ، ومثله بلغني ما صنعت ، على تقدير : صنيعُكَ ؛ لأنّ إذا ما وُصِلت (ما) بالفعل ، كانت مصدرًا[5] .

أمّا لغات العرب الفصيحة التي حُدِّدتْ بالزمان والمكان فهي من السليقة أيضًا ، وقد اعتنى المبرِّد بلغتين معروفتين أساسيتين : إحداهما حجازية ، والأخرى تميمية ، فقد حازتا على مكانةٍ كبرى عند المبرِّد ، فمن ذلك حديثه عن (ما) الحجازية ، فذكر أنّ أهل الحجاز أعملوها عمل ليس ، كقولك : (ما زيدٌ قائمًا) و (ما هذا أخاك) ،

---

(1) معناه : لو ظلمني من كان كفؤًا لي لهان عليَّ ، ولكن ظلمني من هو دوني ، ينظر : مجمع الأمثال : 174/2 .

(2) ينظر : المقتضب : 77/3 ، والكتاب : 261/3 .

(3) ينظر : المقتضب : 295/2 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 295/2 .

(5) ينظر : المصدر نفسه .

فعملها عمل ليس ، ونفيها يكون للحال وما لم يقع[1] ، والشاهد على ذلك قوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : 31] فقد أجروها مجرى (ليس) .

أمّا بنو تميم فيقولون : " ما زيدٌ منطلقٌ ، يدعونها حرفًا على حالها بمنزلة (إنّما) إذا قلت : إنّما زيدٌ منطلقٌ "[2] ، فهي حرفٌ عند بني تميم لا عملَ لها .

ومما ذكرنا تتضح عناية المبرِّد بالسليقة ، فقد اعتمد كلام العرب كثيرًا وعوَّل عليه وبنى عليه قواعد نحوية ، وتفرّد بآراء نحوية واحتجَّ بها ، وكان لبصيرته اثرٌ جليٌّ في أقيسته في مواضع كثيرة منها قوله : " واعلم أنّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعةَ عشرَك ، وخمسةَ عشرَك ، فتدعه مفتوحًا على قولك : هذه أربعةَ عشر ، وخمسةَ عشرَ "[3] .

وفي موضع آخر يقول : " أمّا الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فأن تقول في بيضة : بَيْضَات ، وفي جَوْزَة : جَوْزَات ، وفي لَوْزَة : لَوْزَات "[4] ، وجاء قوله هذا عند حديثه عن الجمع لما كانت الياء والواو منه في موضع العين[5] ، وذكر أنّ في ذلك خلافًا ، وببصيرته اختار الأقيس .

أمّا الحديث النبوي الشريف فكان الأقل ذكرًا في المقتضب بوصفه شاهدًا نحويًا ، وقد يعود السبب عنده إلى " أنّ الحديث لم يُروَ بألفاظه التي نطق بها الرسول ﷺ ، وإنّما أُجيزت الرواية بالمعنى ؛ ولذلك اختلفت العبارات التي تؤدي معنى الحديث الواحد ، وقد يكون بعضها بلفظ الرسول وبعضها بأكثر ألفاظه ، إلاّ أنّ الشكّ فيها جعلهم يبعدونها عن مجال الاستشهاد ، وإن جاؤوا بالحديث فإنّما يجيئون به ؛ لتقوية ما لديهم من شواهد قرآنية ، أو شعرية ، أو نثرية وردت عن القبائل العربية التي يحتجّون بلغاتها "[6] .

---

(1) ينظر : المقتضب : 188/4 .

(2) المصدر نفسه : 188/4 .

(3) المصدر نفسه : 177/2 .

(4) المصدر نفسه : 191/2 .

(5) ينظر : المصدر نفسه .

(6) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي : 61 – 62 .

وقد استشهد بالحديث النبوي في مواضع قليلة[1] ؛ ليستدلّ به على حكم نحوي، وصرّح بالحديث النبوي في موضع واحد[2] ، وهو قول الرسول ﷺ : (ليس في الخَضْروات صدقةٌ)[3] ، إذ استشهد به على أنّ (أحمر) إن جُعل اسمًا جمعته بالواو والنون ، فتقول : الأحمرون ، وإن جمعته جمعَ مؤنثٍ قلت : حَمْرَوات ، ومثله: صَفْرَوات ، فذهب بـ (خَضْروات) مذهب الاسم[4] .

(1) ينظر : المقتضب : 215/2 ، 205/3 ، 254/4 .

(2) ينظر : مقدمة المصدر نفسه : 94/1 .

(3) ينظر : مصنّف عبد الرزاق الصنعاني (كتاب الزكاة : باب الخُضَر) : رقم (7185) : 118/4 .

(4) ينظر : المقتضب : 215/2 .

ملامحُ الجملة الأصولية في المقتضب

- الجملة الأصولية

استنادًا إلى المعرفة الضمنية بقواعد اللغة فإنّ الإنسان عند استعمالها أو نطقها يستطيع أن يحكم على الجمل التي ينطقها من حيث إنّها توافق القواعد الكامنة في ذهنه أو لا توافقها ، وذلك من خلال معرفته المعجمية ، فالعلاقات بين الجمل من ناحية تجانسها أو تنافرها داخل التركيب ، هي التي تحدد الجملة النظامية من غير النظامية .

فالجملة المقبولة نحويًا هي جملة أصولية عند تشومسكي ، والجملة المرفوضة نحويًا هي جملة غير أصولية يميزها الإنسان استنادًا إلى ما يملكه من نظام معيّن عميق في ذهنه ، الذي به يستطيع أن يُميّز جملةً من أخرى[1] .

فالمتكلم يكون قادرًا على توليد جمل لغته من السليقة التي يمتلكها[2] ، وذلك من خلال " إعطاء أوصاف بنيوية لتلك الجمل مميّزًا إياها من الجمل غير الصحيحة صياغةً "[3] . يقول تشومسكي : " لا يمكن تشخيص مفهوم (القواعدية) بأنّه كلّ ما (له معنًى) أو كلّ ما (هو ذو معنًى) [على] وفق أيّ مفهوم دلالي "[4] ، ولذلك فإنّ تشومسكي يحدد الجملة الأصولية بالجملة الصحيحة ، وغير الأصولية هي الجملة غير الصحيحة[5] .

فالجملتان الإنجليزيتان :

- Colorless green ideas sleep furiously .

– الأفكار الخضراء التي لا لونَ لها تنام بشدّة .

---

(1) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : 116 .

(2) ينظر : جوانب من نظرية النحو : 7 .

(3) جوانب من نظرية النحو : 7 .

(4) البنى النحوية : 19 .

(5) ينظر :المصدر نفسه.

- Furiously sleep ideas green colorless .

– بشدّة تنام الخضراء التي لا لونَ لها الأفكار .

تظهر في الجملة الأولى الصفة النحوية لا الدلالية ، أمّا في الجملة الثانية فإنّها تفتقد إلى الصحة الدلالية ، فهي لا معنى لها ، وغير قواعدية[1] .

وتُعدُّ الجملة أصولية في لغةٍ معينة " إذا كانت مركبة على نحوٍ جيّد ، وهي غير أصولية إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدِّد الأصولية في هذه اللغة أي القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم، والذي يُطبقها مُتكلّم اللغة بصورة لا شعورية "[2] .

فقواعد اللغة تولّد الجمل الأصولية فقط ، وتتيح إنتاج جمل اللغة الأصولية وتمنع الجمل غير الأصولية في الوقت نفسه من أن تتكوّن[3] ، فحديث تشومسكي في إطار مفهوم أصولية الجملة يدور في ابن اللغة ، فهو قادر على إنتاج جمل لا متناهية العدد ، وهو الذي يعرف ما يقع فيها من التباس دلالي ، وهو – ابن اللغة – القادر على أن يَحْكُم على هذا الالتباس إن وقع نحويًا أو دلاليًا[4] .

وقبول الجملة يختلف عن الصحة القواعدية ، يقول تشومسكي : " ولا يجب أن تختلط فكرة المقبول مع الصحيح قواعديًا grammatical فالقبول مفهوم يعود إلى دراسة الأداء ، بينما ... الصحة القواعدية grammatical ness إلى دراسة القابلية"[5] .

والصحة القواعدية تكون على درجات ، والمقبول أيضًا يكون على درجات لكنّهما لا يلتقيان ولا يتوافقان[6] ؛ لأنّ " الصحة القواعدية هي واحدة من عوامل عدّة

---

(1) ينظر : البنى النحوية : 19 .

(2) الألسنية (النظرية الألسنية) : 108 .

(3) ينظر : المصدر نفسه .

(4) ينظر :البنى النحوية:19.

(5) جوانب من نظرية النحو : 34 .

(6) ينظر : المصدر نفسه .

تتفاعل لكي تحدد القبول "[1] ، فعدم القبول قد ينتج من قوانين تُطبق لمرةٍ واحدة فقط ، وهي قوانين معينة ، ربّما نستطيع اقتراح عدّة اختبارات للقبول وهي اختبارات إجرائية ، ولكن من غير المحتمل اقتراح معيار كافٍ لفكرة الصحة القواعدية التي تفوق أهميتها أهمية القبول[2] .

ويورد د. ميشال زكريا مثالاً على عدم أصولية الجملة ، وهو (أبحرَ الإسكندرية من سعد اليوم إلى باريس) فهذه جملة لا يمكن عدّها مفيدة ، أو لا يحسن السكوت عليها كما يقول النحاة ، وذلك أنّ ترتيب الكلمات لا يُعطي معنًى مفيدًا ؛ لأنّ لا علاقة مناسبة بين الفعل (أبحر) و (الإسكندرية) والفاعل (سعد)[3] .

والجملة التي انطلقت منها النظرية التوليدية التحويلية ، تمرّ بمراحل في ذهن المتكلم ، إذ يمرّ ذهن الإنسان المتكلم عند النطق بالجملة بمرحلتين : مرحلة تحديد المعنى النحوي ، ومرحلة تحديد مناسبة الألفاظ[4] ؛ لذلك فقد " أصبحت الجملة وحدة تحليل ، وردّ جميع عناصر التركيب إليها ؛ لأنّنا نفكر دائمًا في جمل وهي تمثل (قواعد الحديث) "[5] .

ولذلك فإنّ الجملة كي تكون أصولية يجب أن توافق قواعد اللغة في مستويات اللغة الثلاثة : الصوتي ، والتركيبي ، والدلالي ، ويجب أن تكون في الجملة صلةٌ بين دلالتها وأصوليتها ، إذ يعدُّ المستوى الدلالي الميزان الذي تستند اليه الجملة في قبولها أو رفضها [6] .

---

(1) المصدر نفسه .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 34 – 35 .

(3) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : 109 .

(4) ينظر: نظام الجملة العربية ، سناء حميد البياتي ، رسالة ماجستير : 2 .

(5) مفهوم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني ، حازم طارش الساعدي ، رسالة ماجستير : 16 .

(6) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) 108 ، وجذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه : 41 .

ملامح الجملة الأصوليةفي المقتضب

خضع النحو العربي لأقيسةٍ انماز بها ؛ ليوافق شرط الصحة النحوية ، ولم يلتفت النحاة العرب إلى شكل الجملة التركيبي فحسب ، بل جعلوا للمعنى اثراً كبيرًا ، إن وافقت الجملة الصحة النحوية في نسق القواعد ، فعليها أن تكون موافقةً للمعنى أيضًا .

فحرص النحاة على الصواب أضاف طابعًا معياريًا أخضعَ النحو للتصويب والتخطئة ، فكلّ ما وافق الاستعمال الشائع جعلوه صائبًا ، وما ندَّ عنه كان خطأً ، وما انصاع له النحاة من مسائل خلافية في الأعم الأغلب أظهر الصواب والخطأ .

فالقاعدة مستنبطة من كلام العرب ، وهي ليست قانونًا يسنُّهُ النحوي ، فقد يصحبها خروج على هذا الضابط المعياري ؛ لتقَلُّب المباني اللغوية ، وقد رضوا بعض هذا الخروج ، وقد يرفضوه ؛ لأغراض أسلوبية أو سياقية ، فما ارتضوه كان مستعملاً ، وما رفضوه عدّوهُ شاذًّا ، أو قليلاً ، أو نادرًا ، أو قد يكون لغة حيٍّ من العرب خاصّ بهم[1] .

وهكذا فقد أكّد النحاة العرب صحة التراكيب النحوية ، فالجملة الأصولية عندهم هي الجملة التي توافق قواعد اللغة ، وغير الأصولية هي التي تخرج على المبادئ التي حدّدوها لأصولية الجملة ، وقد عدّوا الصحة النحوية درجات في قبولها، فمنها ما وافق القاعدة ، ومنها ما انحرف عنها .

وبهذا الصدد يقول سيبويه في باب الاستقامة من الكلام : " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيمٌ حسنٌ ، ومحالٌ ، ومستقيم كذب ، ومستقيمٌ قبيح ، وما هو محال كذب ، فأمّا المستقيم الحسن فقولك : أتيتُكَ أمسِ ، وسآتيكَ غدًا ، وأمّا المحال فأن تنقضَ أوّل كلامك بآخره فتقول : أتيتُك غدًا ، وسآتيك أمسِ ، وأمّا المحال المستقيم الكذب فقولك : حَمَلْتُ الجبلَ ، وشَرِبتُ ماء البحر ونحوه ، وأمّا المستقيم

(1) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : 195 – 196 ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : 52 .

القبيح فأن تضعَ اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيدًا رأيتُ ، وكي زيدٌ يأتيك ، وأشباهُ هذا ، وأمّا المحال الكذب فأن تقول : سوف أشربُ ماء البحر أمسِ "[1] .

فقد جعل سيبويه الصحة النحوية درجات منها مقبول ومنها مردود ، فهذا دليل عناية نحاة العرب بالصحة النحوية .

وهذه العناية نجدها عند المبرد أيضًا ، فقد ذكر أنّ المعنى هو الأساس في قبول الجملة ، يقول المبرِّد في باب الحال المؤكّدة لصاحبها : " وهذا باب إنّما يُصلحه ويُفسده معناه ، فكلّ ما صلح به المعنى فهو جيّد ، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود "[2] ، وقال في موضع آخر : " فبالمعنى يصلح اللفظ ويفسد "[3] .

وقد عبّر المبرِّد عن الجملة الأصولية بألفاظ مختلفة منها : كان جيدًا[4] ، حسنٌ جميل[5] ، يحسن في الكلام[6] ، استقام[7] ، وغيرها . وعبّر بألفاظ مختلفة أيضًا عن الجملة غير الأصولية منها : لم يصلح[8] ، ولا يجوز[9] يجوز[9] ، خطأ فاحش[10] ، استحال[11] ، محال[12] ، لم يستقم[13] ، يبطل[14] ،

---

(1) الكتاب : 25/1 – 26 .
(2) المقتضب : 310/4 .
(3) المصدر نفسه : 273/2 .
(4) ينظر : المصدر نفسه : 302/4 ، 315 .
(5) ينظر : المصدر نفسه : 77/2 .
(6) ينظر : المصدر نفسه : 66/2 .
(7) ينظر : المصدر نفسه : 351/4 .
(8) ينظر : المصدر نفسه : 51/2 ، 67 ، 314/4 .
(9) ينظر : المصدرنفسه: 213/3 .
(10) ينظر : المصدر نفسه : 171/1 .
(11) ينظر : المصدر نفسه : 49/2 .
(12) ينظر : المصدر نفسه : 55/2 ، 63 .
(13) ينظر : المصدر نفسه : 64/2 .
(14) ينظر : المصدر نفسه : 3/2 .

المعنى فاسد[1] ، وغيرها .

ومن ذلك حديثه عن الأفعال التي تقع للأمر ، فهي لا تضارع المتمكن ويسكن آخرها ؛ لأنّها لا تقع موقع المضارع ، ولا يُنعتُ بها ، فقال قوم : إنّها معربة مجزومة بسبب معنى الأمر فيها ، فقد حكم المبرِّد ببطلان ذلك من وجوه[2] منها قولك : " صه، صه، ومه ، وقدْك ، في موضع الأمر ، وكذلك حذارِ ، ونزالِ ونحوهما ، فقد يقع الشيء في معنى الشيء وليس من جنسه "[3] ، فقد أشار إلى قول القائل : بأنّ أفعال الأمر معربة مجزومة بـ (يبطل) ، وهذا ميزان لعدم الصحة النحوية .

وقد قدّم المبرِّد دليلاً على فساد ذلك ؛ لشبهها بالأفعال المضارعة في قولك : اضربْ ، فهو بمنزلة : لِيَضْرِبْ ، قوله : " إنّ هذه الأفعال المضارعة في الإعراب كالأسماء المتمكنة ، والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تُغيّر أبنيتَها ، إنّما تُحدث فيها الإعراب وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل فتُحدث لها الإعراب بالزوائد التي لحقتها وهي : التاء ، والهمزة ، والنون ، والياء اللواتي في : يَفعل ، وتَفعل ، ونفعل ، وأفعل "[4] ، فلو قلت : لم يضربْ زيدٌ ، فإنّما بالفعل العامل ، وحرف المضارعة فيه[5] فيه[5] ، أي : دخل العامل على الفعل وفيه حرف المضارعة .

ومنه قولك : أنا عبد الله منطلقًا ، فهذه جملة غير نظامية ، وحكم المبرِّد عليها بـ (لم يجز)[6] ؛ لأنّ المنطلق لا يؤكدني ، أي : لا يؤكد المتكلم ، فلو قلت : أنا عبد الله منطلقًا ، فعلّل عدم أصوليتها بقوله : " لكان المعنى فاسدًا ؛ لأنّ هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ، ويفارقني في غيره "[7] ، ولكن لو قلت : أنا عبد الله

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 311/4 ، والأمثلة ليست للحصر .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 3/2 .

(3) المصدر نفسه .

(4) المقتضب : 3/2 .

(5) ينظر : المصدر نفسه .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 310/4 .

(7) المصدر نفسه .

آكلاً كما يأكل العبيد مُصغرًا نفسَكَ جاز ذلك ؛ لأنّ (آكلاً) يؤكد ما صدّرتَ به ، أي : الضمير الدال على المتكلم[1] ، ومثله لو قلت مفتخرًا : أنا عبد الله شجاعًا بطلاً .

ولو قلت : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، لفظ الناسي الغالط ، فهذا كلام لا يستقيم لا في قرآنٍ كريم ؛ لأنّه لا يصحّ قياس اللفظ الغلط على القرآن الكريم ، ولا في شعر ، ولا في كلام مستقيم . فأنت تريد : مررتُ بحمارٍ ، فنسيتَ ثم ذكرت بعد أن أبعدت (الرجل) ، وغلطتَ بإيصال المرور إلى ما قصدت إليه[2] ، فجملة (مررتُ برجلٍ حمارٍ) جملة غير نظامية وهي مرفوضة .

ومن عناية المبرِّد بالصحة النحوية ما جاء في حكمه على الصفة في مثل قولك : (هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقين) أن تجعل الصفة لأحدهما ، فتقول : (منطلقًا) لم يجزْ[3] ؛ لأنّك " لا تقول على معنى الحال : هذا عبد الله منطلقٌ ... فالحال يجوز لهما ، والنعتُ لا يصلح من أجل عبد الله "[4] .

وقد أكَّد المبرِّد أنّ اللفظ يصلح ويفسد بالمعنى ، وذلك في حديثه عن تحقير (شِبْه ، ومثل) ونحوهما ، فالتحقير يقع على (مثل) فتكون (مُثَيْل) وهذا جيّد ؛ لأنّك إذا جعلت التحقير للذي هو مثله ، فقد زعمتَ أنّه هو حقير[5] ، ومنه قولك : كان جرير كامرئ القيس ، بعد ذكرك للشعر والمرتبة لهما فهذا تشبيه ، فإن قلت : جرير مُثَيْلَ امرئ القيس في الشعر والمرتبة ، فقد جرى التحقير من حيث حقَّرتَ المشبه به[6] ، فهذا لفظ يصلح ويفسد بالمعنى .

ومن أمثلة تأكيد المعنى عند المبرِّد حكمه على مثل قولك : (زيدٌ في الدار أبوه قائمًا) فـ (قائمًا) حالٌ لأبيه ، فإن جعلت (قائمًا) حالاً لـ (زيد) لم يستقم ؛ لأنّه ليس لـ (زيد) في الظرف ضمير ، ولا يستقيم قولك : (زيدٌ قائمًا في الدار أبوه) ؛ لأنّ الحال

---

(1) ينظر : المصدر نفسه .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 297/4 – 298 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 314/4 .

(4) المصدر نفسه .

(5) ينظر : المقتضب : 273/2 .

(6) ينظر: المصدر نفسه .

قبل العامل والعامل ليس بفعلٍ[1] ، ومثله قولك : (مررتُ راكبًا بزيدٍ) فإنّ الكلام لم يستقم إن جعلتَ الحال لـ (زيدٍ)[2] ؛ لأنّ " العامل في زيدٍ الباء "[3] ، أمّا لو قلت : (ضربتُ قائمًا زيدًا) فجعلت الحال لك أو لـ (زيدٍ) كان الكلام جيدًا[4] .

ويظهر تأثير المعنى في قولك : (زيدٌ يومَ الجمعة) ، فلا معنى للجملة ؛ لأنّ " الجمعة لايخلو زيد ولا غيره منه ،ولا حي ولا ميت ،فلما لم تكن فيه فائدة،قال النحويون: لا تكون ظروف الزمان للجثث "[5] .

ومنه قولك : (الذي قمتَ أنا) ، فهذا غير جائز وقبيح ، وقد امتنع ؛ لأنّ ليس في جملة (الذي) ما يرجع إليه ، فامتنع أن تحمل على المعنى[6] .

ومما يصحّ ويفسد بمعناه قولك : (مررتُ برجلٍ غيرِكَ) ، فلم يجعل النعت إلاّ نكرة ؛ لأنّه جاء مبهمٌ في الناس أجمعين[7] ، وذكر (غير) ههنا لا تتعرف بالإضافة فجعلها نعتًا للنكرة ، لكنّه في موضعٍ آخر من المقتضب جعل (غير) نعت للمعرفة في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة : 7] فقد عدَّ (غير) نعتًا للذين ؛ لأنّ (غير) قد أُضيفت إلى معرفة[8] .

فهذا ما أكّده المبرِّد في المقتضب ، وجعل المعنى الفيصل في الحكم على الجملة ، فالمعنى هو أحد العوامل المهمة في تحديد قبول الجملة النحوية ، وهناك ما ذكره المبرِّد عن (ما) لغير الآدميين ، فلو قلت : ما تصنعْ أصنعْ ، فقد صلحت الجملة بالمعنى والتركيب ، وإن قلت : ما يأتيني آتِهِ ، تريد : الناس ، لم يصلح ؛ لأنّ المعنى

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 302/4 .

(2) ينظر : المصدر نفسه .

(3)المقتضب:302/4.

(4) ينظر : المصدر نفسه .

(5) المصدر نفسه : 172/4 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 132/4 .

(7) ينظر : المصدرنفسه : 287/4 .

(8) ينظر : المصدر نفسه : 423/4 .

(الناسَ) للآدميين ، و (ما) لا تصلح للآدميين إلاّ لنعوتهم[1] ، و (ما) لغير الآدميين ، و (مَنْ) للآدميين ، أمّا في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ [النور : 45] ، فقد وجّه بجواز مجيء (مَنْ) ؛ لأنّه خلط مع الآدميين غيرهم[2] .

وقد ألمحَ المبرد بوضع العناصر النحوية في سياقها الصحيح ، بحسب ما تؤديه وظيفتها النحوية ؛ لتحقيق الصحة النحوية في الجملة الأصولية ، ومنها (لم) فهي حرف جزم ونفي قلب ، وهي بهذا المعنى تُزيل الأفعال عن مواضعها فهي لِما مضى من الزمن ، فلو قلت : (يذهب زيدٌ) فقد كان المعنى لغير الماضي ، فإن قلت : (لم يذهب زيدٌ) فقد نفيت بـ (لم) لما مضى ، والمعنى يكون (لم يذهب زيدٌ أمسِ) ولو قلت : (لم يذهب زيدٌ غدًا) ؛ لاستحال لِما ذكرنا من علةٍ[3] .

وجَعْلُكَ العناصر بسياقها غير الصحيح تخرج بفساد التركيب النحوي مؤديًا به إلى عدم الصحة النحوية ، ومنه (متى) و (أين) ظرفا الزمان والمكان ، فقولك : (آتيكَ متى أتيتني) أو (أقومُ أين قمتَ) كان المعنى جيدًا إن جعلت (متى) و (أين) ظرفين لما بعدهما ، ولكن إن جعلتهما ظرفين لما قبلهما ؛ لاستحال ذلك المعنى ؛ لأنّ الجزاء لا يعملُ هو فيما قبله ، ولا يعمل فيه ما قبله فلا تقول : زيدًا متى تأتِ تُحْبِبْهُ[4] .

ومن الأمثلة على وضع العناصر في سياقها غير الصحيح حديث المبرِّد عن (إنْ) إذ لا يجوز وضعها في موضع (إذا) في مثل قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار : 1] ، و﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [التكوير : 1] ، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : 1] ؛ لأنّ الله ﴿ﷻ﴾ يعلم أنّ هذا واقعٌ لا محالة ، وإنّما (إنْ) مخرجها مخرج الظنّ والتوقع والشكّ ، وعليه فلا يجوز وضعها في موضع (إذا) فقد يؤدي إلى

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 51/2 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 52/2 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 49/2 .

(4) ينظر : المقتضب : 66/2 .

فساد المعنى[1] ، فمن الاستحالة أن تقول : آتيكَ إنِ احمرَّ البُسْرُ* ؛ لأنّه واقع لا محالة ، ولا شكّ في وقوعه[2] .

أمّا توجيه قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال : 38] ، فقد جاز مجيء (إنْ) بدلاً عن (إذا) ؛ لأنّ ذلك الأمر راجع إليهم[3] ، فإن انتهى الكفار عن كفرهم وعداوة الرسول ﷺ ودخلوا الإسلام غفر الله لهم ، وإن عادوا إلى كفرهم فقد يقع عليهم ما قد وقع على الذين من قبلهم ممن حاق بهم مكرُهم[4] . فالسياق اقتضى جواز مجيء (إنْ) لا (إذا) كما اقتضى ذلك المعنى .

ومنه حرف العطف (ثمّ) في مثل قولك : إنْ تأتِنا ثمَّ تسألْنا نُعْطِكَ ، بجزم (تسألْنا) ؛ لأنّ (ثمّ) من حروف العطف ولا يستقيم إضمارها ، وإن جزمتَ (تسألْنا) وتريد الحال لم يصلح ؛ لأنّ (ثمَّ) لما بَعُدَ من الزمن ، ومنه قوله تعالى :﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران : 154] ، فمعنى ذلك : إذ طائفةٌ من هذه الحالة ، فلو وضعت (ثمّ) محل (الواو) ههنا لم يستقم الكلام[5] .

ومنه قولك : إنْ تأتِنا تسألْنا نُعطِكَ ، تريد : إن تأتِنا سائلاً ، وإن قلتَ : مَنْ يأتِنا ويسألْنا نُعطِهِ ، كان محالاً ؛ لأنّك لا تقول : جاءني زيدٌ راكبًا ، ولكن إن أضمرت جاز ذلك ، فتقول : إنْ تأتِنا وتسألْنا نُعطِكَ[6] .

فالحكمة ليست في توالي الألفاظ وترتيبها ، وإنّما فيما تؤديه من تناسق المعنى ، يقول الجرجاني : " ليس الغرض بنظم الكَلِم ، أن توالت ألفاظها في النطق ، بل إن

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 55/2 .

* البسر : التمر قبل أن يُرطِب لغضاضته سُمّي بالبسر ، ينظر : لسان العرب (بسر) : 279/3 .

(2) ينظر : المقتضب : 55/2 .

(3) ينظر : المصدر نفسه .

(4) ينظر : التفسير الكبير : 167/15 .

(5) ينظر : المقتضب : 64/2 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 63/2 .

تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل "[1] . ويفهم من كلام الجرجاني أنّ للنظرية التوليدية التحويلية أصلاً عربيًا إلاّ أنّ لكلِّ زمنٍ علماءَهُ .

ومما أشرنا إليه من ألفاظ مختلفة ، تشير إلى درجات الصحة النحوية عند المبرّد وتفاوتها في كلّ مرةٍ ترد فيها .

ومنه أيضًا ما أشار إليه بأنّه خطأٌ فاحشٌ في حديثه عن التسمية بـ (الباء) من (ضرب) فقد ذكر أنّ بعض النحويين يزيد ألف الوصل ، فيقول : (هذا ابٌ) ، فهذا خطأ فاحش ، وعلّل المبرّد خطأ الجملة بقوله : " وذلك أنّ ألف الوصل لا تدخل على شيءٍ متحرك ولا نصيبَ لها في الكلام إنّما تدخل ليوصلَ بها إلى الساكن الذي بعدها ؛ لأنّك لا تقدر أن تبتدئ بساكن ، فإن كان قبلها كلام سقطت "[2] . كلفظك لـ (ضَبٌ) فتحذف موضع العين ، إذ الأصل فيها (ضبيٌ) ، وأورد رأي أبي عثمان المازني : أنّه إذا أردت أن تسمي بالباء ، فلتردَّ الكلام كلَّه ، فتقول : (ضَرَبٌ) ولا تحذف منه شيئًا[3] .

وبيّن المبرِّد أنّ في جواب قوله تعالى :﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ (1) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ** ﴾ [الانشقاق : 1 – 2] أقاويل : أحدها قول قوم : أنّ الجواب هو﴿ **فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ** ﴾ [الانشقاق : 7] ؛ لأنّ فيه فاء الجزاء ، والفاء وما بعدها يكون جوابًا للنص القرآني السابق ، كما هو الحال عندما تكون جوابًا في الجزاء ، فـ (إذا) في النص القرآني إنّما معناها الجزاء .

ومثله قولك : إذا جاء زيدٌ فإنْ كلَّمك فكلِّمْهُ[4] ، وهذا القول حَظِيَ بتأييد المبرِّد بقوله : " قولٌ حسنٌ جميلٌ "[5] ، وما نعته المبرّد بذلك إلاّ لأنّه قد وافق

---

(1) دلائل الإعجاز : 49 – 50 .

(2) المقتضب : 171/1 ، 85/2 .

(3) ينظر : المقتضب : 172/1 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 77/2 .

(5) المصدر نفسه .

المبادئ التي تحدد أصولية الكلام ونسق دلالته ، وذكر فيه ثلاثة أقاويل أخرى ضعَّف أحدها[1] .

ولو وضعت كلمة في موضعٍ ليس موضعها أدّت إلى فساد المعنى ، ومنه قولهم : الليلةَ الهلالُ ، فلا يجوز القول : الليلةَ زيدٌ ؛ لأنّ ظروف الزمان لا تتضمن الجثث ، وإنّما استقام (الليلةَ الهلالُ) ؛ لأنّ فيه معنى الحدوث ، إنّما أرادوا : الليلة يحدث الهلال ؛ لذلك صَلح معنى الجملة[2] .

وللسمة المعجمية أثرٌ في جعل الجملة موافقة لمبادئ الأصولية ، منها ما جاء النعت منه بالتحلية والنسب ، فالنعت لا يكون إلاّ بواحدٍ منهما ، أو بما كان في معناه فلو قلت : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، فقد أخذته من الفعل ، ولو قلت : مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ ، فإنّما معناه : يكفيك ، فإنّ أحسبني بمعنى : كفاني[3] ، ومثله قوله تعالى : **عَطَاءً حِسَابًا** [النبأ : 36] ، أي : كافيًا[4] . فقد جاء بالنعت (حسابًا) ؛ لأنّه من معنى الفعل (يكفي) ، وما جاء من النعت بالنسب ، فمنه قولك : مررتُ برجلٍ تميميٍّ[5] .

وتظهر مراعاة المبرّد للصحة النحوية في المقتضب ، في حكمه على جملة (ما جاءني من عبد الله) بأنّه كلامٌ محالٌ ، فقد وضعت المعرفة بدل النكرة في مثل قولك : (ما جاءني من رجلٍ) ؛ لأنّ (عبد الله) معرفة بعينه ، فلا يشيع في الجنس[6] ، ومن حديثه عن (أنْ) المخففة من (أنَّ) الثقيلة قولك : علمتُ أن يقومَ زيدٌ ، لا يصلح ؛ لأنّ (أنْ) الخفيفة لا تكون إلاّ لما لم يثبت ، أو يستقر وذلك في مثل قولك : أرجو أنْ

---

(1) ينظر : المصدر نفسه .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 351/4 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 285/4 .

(4) ينظر : المقتضب : 285/4 .

(5) ينظر : المصدر نفسه ، والإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل ، بهجت عبد الواحد صالح : 320/12 .

(6) ينظر : المقتضب : 420/4 .

تذهب إلى زيد ، فهذا شيءٌ لم يستقر ، فكلّ ما كان من الرجاء والخوف فهذا مجازه[1] .

وما جاء في حديثه عن تقديم المستثنى على المستثنى منه ، فلا يصلح البدل في المستثنى من المستثنى منه إنْ تقدّم عليه ؛ لأنّه ليس قبل المستثنى ما تُبدِل منه ، وذلك نحو قولك : ما جاءني إلاّ زيدًا أحدٌ ، ومثله : ما مررت إلاّ زيدًا بأحدٍ ، إذ كان جواز القول : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدًا ، وإلاّ زيدٌ ، لكن جواز البدل قد امتنع ؛ لأنّك قدّمت المستثنى[2] .

وفي مثل قولك : جاءني أخوتُك إلاّ زيدًا ، لا يجوز الكلام ؛ لأنّك إن حذفت المستثنى منه (الأخوة) لفسد الكلام ، ولا يجوز البدل فيه ، ولو قلت : جاءني إلاّ زيدًا ، لكان الكلام محالاً ؛ لأنّك أسقطتَ المستثنى منه ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ إلاّ بزيدٍ ، فهذا محالٌ أيضًا[3] .

ومما تقدّم ذكرُهُ تظهر عناية المبرّد بالصحة النحوية ، وتبيّن توضيحه لدرجات الجملة الأصولية فمنها : الجيد ، والجائز ، والممكن ، والمستقيم ، ومنها غير المستقيم ، وغير الجائز ، والذي لم يصلح في الكلام ، وما كان خارجًا عن المبادئ النحوية التي تحدّد الأصولية ، وما عبّر عنه بـ (الخطأ الفاحش) وغيرها من ألفاظ تشير إلى أنّ المبرّد أحد النحاة الذين لم يغفلوا عن استقامة اللفظ باستقامة المعنى ، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ النحاة العرب لم يفصلوا بين التركيب والدلالة ، فما وافق تركيبه معناه كان موافقًا للكلام العربي الصحيح ، وما فسد معناه فمردود .

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 7/3 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 397/4 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 401/4 .

المبحث الثالث
ملامح البنية العميقة والبنية السطحية في المقتضب

عند الحديث عن البنيتين العميقة والسطحية يتبادر إلى أذهاننا ارتباطهما بالسليقة اللغوية والأداء الكلامي ، فضلاً عن ارتباط هذا المصطلح بـ " قواعد النحو التوليدية [و] التحويلية التي ترى للغة مستويين ، أو بنيتين من التراكيب : البنية العميقة ، والبنية السطحية "[1] ، وقد تُمثّل البنية العميقة المكون الدلالي الذي أضافه صاحب النظرية نفسه ، بعد إجراء تعديلات على النظرية ؛ ليعوِّض فيها النقص الدلالي ، والذي ظهر أثره في سنة (1965م) في كتابه (جوانب من نظرية النحو) مما جعل النظرية أكثر قبولاً[2] .

فالبنية العميقة هي : " التي تُعبر عن الفكر ، وهو المعنى الكامن في نفس المتكلم "[3] ، وتعدّ البنية العميقة محتوى الذهن، وأساسه المجرّد لمعنًى معينٍ فيه ، يرتبط هذا الأساس بتركيب أصولي جُملي ، ويُمثل هذا التركيب لذلك المعنى المعين رمزًا وتجسيدًا له ، كما تعدّ هذه البنية النواة التي لا بدّ من توافرها لفهم الجملة ، وتحديد معناها ، ودلالتها وإن كانت غير ظاهرة فيها[4] .

أمّا البنية السطحية فهي : " التركيب النحوي للجملة المنطوقة المسموعة ، أو المكتوبة المقروءة "[5] ، فتشومسكي يركز في الإعتماد على مستويين في دراسته للغة ، فهو يُميّز بين البنية الظاهرة التي تنتج من خلالَ تتابع الكلمات المنطوقة ،

وبين البنية الذهنية العميقة وقواعدها التي أوجدت ذلك التتابع في الكلمات ، والتي يمكن تحويلها إلى جُملٍ تمثّلُ اللغة[6] .

---

(1) معجم اللسانيات الحديثة : 34 .

(2) ينظر : من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، د. محمد حماسة عبد اللطيف : 20 .

(3) مقدّمة في اللسانيات : 89 .

(4) ينظر : النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي : 38 (بحث)، واللسانيات الاجتماعية عند العرب ، د. هادي نهر : 196 .

(5) معجم اللسانيات الحديثة : 34 .

(6) ينظر : الألسنية (النظرية الألسنية) : 163 .

إنّ البنية العميقة هي بنية أساسية في إعطاء التفسير الدلالي للمتكلم – السامع ؛ ولتُفَهِّمَهُ معنى الكلام وإن لم تكن ظاهرة ، فهي حقيقة عقلية تنعكس عن طريق تتابع الكلمات الذي يكوِّن البنية السطحية ، وهذا يُظهر لنا مدى ارتباط البنيتين فيما بينهما عن طريق الدلالات اللغوية ، فالبنية العميقة هي التفسير الدلالي ، والبنية السطحية هي الأصوات اللغوية لهذا التفسير[1] .

يقول تشومسكي : " وتقوم القوانين التحويلية برسم صلة البنى العميقة إلى البنى السطحية ، وربّما تعيد ترتيب العناصر بطرق عديدة خلال هذه العملية "[2] ، ويرى تشومسكي أنّ المكوّن الصنفي* له الأثر الأساس في التحديد الضمني للعلاقات القواعدية الأساسية للبنى العميقة للغة ، وله الأثر الكبير في توضيح اللغة البشرية ، فوظيفة المكوّن الصنفي ستكون : " تعويض نظام العلاقات القواعدية وتحديد نسق العناصر في البنى العميقة "[3] .

فاللغة هي عمل العقل ، وهذا ما جعل لها عوامل تكمن فيها ليست سطحية ، فللغة شكلٌ خارجي وآخر داخلي (عضوي) والشكل الداخلي يعدّ هو الأهم ؛ لأنّه الأساس في كلّ شيء ، وهو البنية العميقة لما يحدث على السطح ، وهذه مزية جعلت اللغة نظامًا عضويًا كلّ جزءٍ فيها يؤدي وظيفتهُ وفقًا للعمليات التوليدية العميقة[4] ، وهذا ما يعطي للغة طابع النسق الصحيح .

ولمّا كانت البنية العميقة هي المعنى في اللغات كلّها ، فهي الانعكاس للفكر الإنساني[5] ، والأساس الذي قام عليه المنهج التوليدي ، فقد كان ملخص هذا المنهج "

---

(1) ينظر : المصدر نفسه .

(2) جوانب من نظرية النحو : 150 .

* المكون الصنفي : هونظام قوانين إعادة الكتابة في الأساس ، أي : نظام قوانين الأساس بدون معجم ، ينظر : جوانب من نظرية النحو : 149 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 147 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 149 .

(5) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث : 122 – 123 ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : 60 .

" أنّ هناك تركيباتٍ أساسية تشترك فيها اللغات جميعًا ، وإنّ وظيفة القواعد التحويلية هي تحويل تلك التراكيب الأساسية إلى تراكيب سطحية ، وهي التراكيب المنطوقة فعلاً ويسمعها السامع "[1] ، والجمل التي تولدها الكفاية أو السليقة ليست إلاّ مظهرًا أو تركيبًا سطحيًا للمعنى الباطني[2] .

فالبنية العميقة تمثل المعنى، والبنية السطحية تمثل اللفظ ، وهذا ما جاء به الجرجاني في حديثه عن المعنى واللفظ بقوله : " وقد علمنا أنّ أصل الفساد وسبب الآفة هو ذهابهم عن أنْ من شان المعاني أن تختلف عليها الصور ، وتحدث فيها خواصّ ومزايا من بعد ألاَّ تكون ... وذلك أنّهم لمّا جَهِلوا شأن الصورة وضعوا لأنفسهم أساسًا ، وبَنَوا على قاعدة فقالوا : إنّه ليس إلاّ المعنى واللفظ ، ولا ثالث ... ثمّ كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه ... "[3] ، وقال في موضع آخر : " إنّ (النظم) يكون في معاني الكلم دون ألفاظها ، وإنّ نظمها هو توخي معاني النحو فيها "[4] .

فقد كان همُّ تشومسكي " موجهًا إلى ربط اللغة بالجانب العقلي في محاولة توفيقية لحلِّ الإشكال نفسه الذي سبق وإن واجه عبد القاهر ، وقد تبلور جهد كلّ منهما في إعطاء النحو إمكانات تركيبية مستمدة من قواعده العقلية "[5] ، فالجرجاني قد ركّز في المعاني النحوية ، وهو ما اعتنى به تشومسكي، وحاول أنْ يظهرَهُ بعنايته بالبنيتين : العميقة والسطحية .

وما جاء به الجرجاني هو ما عبّر عنه تشومسكي بالبنية العميقة والبنية والسطحية ، فارتباط المعنى باللفظ هو ارتباطٌ وثيقٌ أكَّده النحاة العرب ، وقد أكّد

---

(1) النحو العربي والدرس الحديث : 124 .

(2) ينظر : في علم اللغة التقابلي ، د. أحمد سليمان ياقوت : 37 ، ومناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : 191 .

(3) دلائل الإعجاز : 481 .

(4) المصدر نفسه : 415 .

(5) البحث اللساني الحديث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين ، حيدر محمد جبر، أطروحة دكتوراه : 185 .

تشومسكي" ارتباط البنية العميقة للجملة بالسليقة "[1] ، فإذا أراد المتكلم أن يُعبِّر عن المعنى باللفظ نَطَقَ كلماتٍ متتابعة ، فتحولت بذلك البنية العميقة إلى البنية السطحية[2] ، وهنا يُلاحظ تقارب ما جاء به الجرجاني وتشومسكي ، وأنّ علاقة البنية العميقة هي : " علاقة جذرية بترتيب المعنى في الذهن ، وهذا هو الذي عبّر عنه قبل ما يقرب من ألف عامٍ عبدُ القاهر "[3] الذي يقول : " إنّه يُرتِّب المعاني في نفسه ويُنزِّلها ، ويبني بعضها على بعض "[4] .

فالمعنى يترتب في ذهن المتكلم ، ولا يجوز أن تخلو الألفاظ من المعنى ، وهذا ما وضّحه الجرجاني بقوله : " وإنّك تُرتِّب المعاني أولاً في نفسِكَ ، ثمّ تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقها ، وأنَّا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني ، لم يُتصوَّر أن يجب فيها نظمٌ وترتيب "[5] .

أدى مفهوم اللفظ والمعنى إلى نقد البنيوية التي جاءت بتفسير ظاهر اللفظ دون الرجوع إلى باطنه وهو المعنى ، فقد غاب عنهم أن يُفسّروا جُملاً ذات تركيب خارجي واحد مع اختلاف معانيها ، وجُمَلاً ذات تراكيب خارجية مختلفة ، لكنّها تحمل معنًى واحدًا[6] .

فالتوافق بين الشكل والدلالة حقيقة لا بدَّ من توافرها ، وهذا ما نصّ عليه تشومسكي بقوله : " إنّ وجود التوافقات بين السمات الشكلية والدلالية حقيقة لا يمكن نكرانها ، وينبغي أن تُدرس نقاط التطابق هذه ضمن نظرية أكثر شمولاً للغة ، تضمّ نظرية الشكل اللغوي ، ونظرية استخدام اللغة بوصفها من الأجزاء الفرعية لهذه النظرية "[7] .

---

(1) في اللسانيات ونحو النص : 91 .

(2) ينظر : مقدمة في اللسانيات : 89 – 90 .

(3) الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين : 14 .

(4) دلائل الإعجاز : 53 .

(5) المصدر نفسه : 454 .

(6) ينظر : نظرية النحو العربي : 46 .

(7) البنى النحوية : 132.

ويرى تشومسكي أنّ التحويلات تقوم بوظيفةٍ أساسية وهو أن تقلب بنية عميقة مجردة تكوّن محتوى الجملة إلى بنية سطحية ظاهرة تُبيّن شكل الجملة ، وتكون ذات طابع مادي[1] .

ولعل ما دعا تشومسكي إلى افتراض بنية عميقة وأخرى سطحية أنّ هناك جُملاً تتشابه من حيث المظهر ، أو التركيب الخارجي ، إلاّ أنّها تختلف من حيث المعنى ، فقد يكون ظاهر اللغة خدَّاعًا لو نظرنا إلى المعنى الذي يؤدّيه ، فلو قلنا : (صراخ المجرم لم يؤثِّر في الناس) ،و (عقاب المجرم لم يؤثِّر في الناس) لوجدنا أنّ شكل الجملتين متشابه، وإعرابهما كذلك ، وارتباط المفردات وعلاقتها ببعضها ، مع ذلك فالمعنيان مختلفان ، ففي الجملة الأولى (المجرم) هو الفاعل الحقيقي لفعل (الصراخ) ، وأمّا في الثانية فإنّ (المجرم) هو المفعول الحقيقي لفعل (العقاب) ؛ لأنّه نزل به[2] .

فالمعنى العميق هو : " المعنى الذي يرمي إليه المتكلم، ويهدف الى الوصول إليه ، أو يهدف الى توصيله إلى السامع بعبارات يحاول أن يرتّب كلماتها من جديد ، أو أن يحذف منها ، أو أن يزيد عليها ، أو أن يُغيِّر في الحركات الأصل التي كانت لها "[3] ، والمعنى السطحي هو : المعنى المحوَّل من المعنى اليسير إلى المعنى المركّب[4] ، فالبنية العميقة والبنية السطحية مصطلحان تحويليان يقابلان (اللفظ) و (المعنى) العربيين .

---

(1) ينظر : جوانب من نظرية النحو : 173 ، والنحو التوليدي والتحويلي وملامحه في مغني اللبيب : 63 .

(2) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : 117 – 118 .

(3) في التحليل اللغوي : 36 .

(4) ينظر : في التحليل اللغوي : 35 .

ملامح البنية العميقة والبنية السطحية في المقتضب

سأكتفي بعرض تطبيقي موجز عن البنية العميقة والبنية السطحية في المقتضب ولا سيّما في هذا المبحث ؛ لأنّ مادة البحث في الفصل الثاني تستوجب توضيح البنية العميقة والسطحية مع عناصر التحويل ولتفادي التكرار ، سأتناول بعض الأمثلة التطبيقية لتوضيح مادة النظرية .

لم يكن النحاة العرب على مسافة بعيدة من البنية العميقة ، فقد تناولوها في مؤلفاتهم وأكثروا من الحديث عنها وإن لم يكن المصطلح نفسه ، إلاّ أنّهم أشاروا إليها بمصطلحات أخرى منها قولهم : الأصل ، أو التقدير ، أو المعنى ، أو الأول ، أو التأويل ، أو قياسه كذا ... إلخ ، فنراهم كثيرًا ما يذهبون في تفسيراتهم وتعليلاتهم إلى التقدير والتأويل ، وما نظرية العامل عند النحاة العرب إلاّ نظرية قد نتجت عن تصوراتٍ عقلية وتقديراتٍ باطنية عن العمق المقدّر الذي يحاول الكلام الحيّ إخراجه إلى حيّز الوجود .

وما يعنينا هنا هو أنّ البنية العميقة كانت حاضرة في درسهم النحوي فقد " استُغلّ مفهوم (البنية العميقة) في التفريق بين معاني العبارات التي يكون ظاهرها مُلبسًا ، فكان مفهوم البنية العميقة هذا هو الذي يؤدي إلى إزالة هذا اللبس ، أو الغموض الذي يوجد في العبارات أو الجمل ذات المعاني المتعددة ambiguous sentences "[1] .

فالبنية العميقة لها الأثر الأساس في التفريق بين كثير من عناصر الجملة المُلْبسة في الظاهر ، أو المتشابهة في السطح ، فمثلاً هي وراء التفريق بين الحال والمفعول الثاني ، والإضافة اللفظية والإضافة المعنوية ، وهي وراء كلّ تقديم وتأخير ، أو حذف ، وأسلوبي التحذير والإغراء ، والتعجب بصيغتيه القياسيتين ، وغيرها من أساليب العربية[2] .

---

(1) من الأنماط التحويلية في النحو العربي : 23 .

(2) ينظر : من الأنماط التحويلية في النحو العربي : 24 .

فإن اختلف المصطلح بين النحاة العرب والتحويليين فالمعنى واحد ، ولو بدأنا بـ(سيبويه) نجد أنّه لم يستعمل هذا المصطلح لكنّه استعمل مصطلحات أخرى تشير إلى هذا المفهوم[1] ، فنجده في باب التعجب يقول : " هذا باب ما يَعمل عملَ الفعل ، ولم يجرِ مجرى الفعل ، ولم يتمكّن تمكُّنَهُ وذلك قولك : ما أحسنَ عبدَ اللهِ ، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيلٌ ولم يُتكلَّم به "[2] ، فقد ذهب سيبويه إلى تقدير البنية العميقة لصيغة التعجب ، وهذا ما زعمه الخليل .

وعندما عرّف ابن جني اللغة بأنّها : " أصواتٌ يعبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم "[3] فقد قصد بـ (أغراضهم) المعاني أو الدلالات التي يُراد نقلها " من المتكلم إلى المستمع ، تستخدم الأصوات المنطوقة أو المكتوبة صورةً لها ، فهنا إذن جانبان : أحدهما : مادي مسموع أو مرئي ، والآخر : إدراكي معنوي ، وكلا الجانبين يؤثر في الآخر ويتأثر به "[4] .

وقد استعمل ابن مالك (ت672هـ) لفظة الأصل في حديثه عن الفاعل بقوله :

" والأصلُ في الفاعل أنْ يَتَّصِلا والأصلُ في المفعولِ أن ينفصلا

وقد يُجاءُ بخلافِ الأصلِ وقد يَجيءُ المفعولُ قبل الفعلِ "[5]

وذلك إشارة منه إلى الترتيب الأساس للجملة العربية ، أو نظام الجملة في العربية ، وهو (فعل وفاعل ومفعول به) أو قد يتحوّل هذا الترتيب بتقديم أو تأخير ، أي : ترتيب مخالف للأصل ، فيصبح على النحو الآتي : (مفعول به وفعل وفاعل)[6] .

أمّا لفظة (الأوّل) فقد جمع ابن جني بينها وبين لفظة (الأصل) بقوله : " وذلك أنّ التذكير هو الأوَّل والأصل "[1] في حديثه عن المذكر الذي يعدُّ أصلاً لا فرعًا .

---

(1) ينظر : جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه : 47 .

(2) الكتاب : 72/1.

(3) الخصائص : 33/1 .

(4) النحو والدلالة ، د. محمد حماسة عبد اللطيف : 39 .

(5) شرح ابن عقيل : 96/2.

(6) ينظر : جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه : 52 .

ويعدُّ الحذف أحد الأساليب الذي يدعو إلى التقدير ، وأنّ الحذف : هو عدولٌ عن أصل التركيب ، والتقدير : هو ردٌّ إلى ذلك الأصل[2] ، فقد كان النحاة على وعي بأنّ اللغة : " ليست ظاهرًا سطحيًا متوحِّدًا ، وأنّها قد يتوحد فيها الظاهر على تعدّد المعنى ، وقد يختلف الظاهر منها على معنى مُتّفِق "[3] ، فالتقدير : " ردٌّ إلى الأصل المتروك ، غايته الإبقاء على اطّراد القواعد النحوية ، وعلى ثبات العلاقات بين عناصر التركيب "[4] .

فالتقدير آلية للوصول الى البنية العميقة ، ويمثّل التقدير جانبًا من منهج النحاة في تفسيراتهم النحوية إلى جانب التأويل ، وهو (التقدير) مرتبطٌ – في الغالب – بظاهرة الحذف ، وله أصولٌ وقواعد يرتبط بعضها بالجانب النحوي ، ويرتبط بعضها الآخر بجوانب مختلفة ، يعتمد على الدلالة أو السياق ، أو المعنى العام ، أو الظروف الخارجية له[5] .

فإضمار الفعل ، أو الاسم ، أو الإضمار بعد النواسخ ، أو إضمار الحروف يؤدي كلّه إلى تقدير بنية عميقة للبنية السطحية[6] ؛ ولذلك فقد عدَّد. علي أبو المكارم الحذف من مظاهر التأويل ، وعدّه كغيره من مظاهر التأويل التي نبعت من محاولة النحاة تصحيح النصوص التي تفرض عليهم قبولها[7] .

والمبرِّد كغيره من النحاة ، لجأ إلى التقدير والتأويل ولا سيّما مع ظاهرة الحذف ، وسيكون لنا عرضٌ مُفصَّلٌ في الفصل الثاني لمبحث الحذف أحد عناصر تحويل البنية العميقة إلى البنية السطحية ؛ لذا سنوجز الحديث عنه في هذا المبحث .

---

(1) الخصائص : 242/3 .

(2) ينظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، د. لطيفة النجار : 202 .

(3) نظرية النحو العربي : 76 .

(4) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : 205 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 203 .

(6) ينظر : التقدير النحوي عند سيبويه ، سعد ضاروب ، رسالة ماجستير : 62 – 68 .

(7) ينظر : أصول التفكير النحوي ، د. علي ابو المكارم : 247 .

ومن تقديرات المبرِّد في المقتضب حديثه عن (أمّا) التي في معنى المجازاة كقولك : أمّا زيدٌ فله درهمٌ ، فقد قدّر البنية العميقة بقوله : مهما يكن من شيء ، أمّا الفاء فقد لزمته في الجواب ؛ لأنّ فيه معنى الجزاء[1] .

ومنه تقديره فعلاً للمصادر التي تقع حالاً ، فهناك مصادر نكرات قد وقعت موقع الحال وسدَّت مسدّهُ ؛ لأنّها نابت عن اسم الفاعل ، وأغنت غناءَهُ ، ومنه قولك : قتلته صبرًا ، وتقديره : صابرًا أو مُصْبَرًا ، ومنه : جئتُهُ مشيًا ، والمعنى : ماشيًا ، والتقدير : أمشي مشيًا[2] .

وقد أجاز المبرد هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال إذا جاءت من لفظ الفعل ودلّ عليه ، ومنه قولك : جئته سعيًا ؛ لأنّ المجيء يكون سعيًا ، ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجزْ ؛ لأنّ الإعطاء ليس من المجيء[3] . ومنه قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا**﴾ [البقرة : 260] .

ويتضح أثر البنية العميقة في باب التعجب ، ففي صيغة (ما أفعله) قولك : ما أحسنَ زيدًا ، جملة ذات بنية سطحية ، ولجأ المبرِّد إلى تقدير بنيتها العميقة ، فالتقدير : شيء أحسنَ زيدًا[4] ، ومنه قولك في تقدير البنية العميقة لجملة (أكرهُ ألاَّ تُكلِّمَ زيدًا) فالتقدير : (أكرهُ تركَكَ كلامَ زيدٍ) ، وجاء ذلك في حديثه عن (أنْ) المفتوحة الهمزة إذا وقعت بعدها أفعال مستقبلة ، يبقى عملها على حاله حتى وإن فُصل بينها وبين الفعل بـ (لا)[5] .

ومنه تقدير بنية عميقة في قوله : " وإذا قلتَ : أَفْرَهُ عبد في الناس ، فإنّما معناه : أنتَ أفرهُ من كلِّ عبد إذا أُفردوا عبدًا عبدًا "[6] .

---

(1) ينظر : المقتضب : 27/3 ، والتفكير النحوي عند المبرّد : 106 .

(2) ينظر : المقتضب : 234/3 .

(3) ينظر : المصدر نفسه .

(4) ينظر: المصدر نفسه : 173/4 .

(5) ينظر : المصدرنفسه: 5/3 .

(6) المصدر نفسه : 34/3 .

ومنه ما جاء في تقديره لقوله تعالى : ﴿ **وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا** ﴾ [التوبة : 54] فـ (أنّهم) وصلتها في موضع الفاعل ، والتقدير – والله أعلم – وما منعهم إلاّ كفرُهُم[1] .

ومنه استعمال لفظ الأصل إشارة منه إلى البنية العميقة بقوله : " هذا أتقى من هذا ، والأصل : أوقى ؛ لأنّه من وقيتُ ، وكذلك تراث إنّما هو وُراث ؛ لأنّه من ورثتُ "[2] .

وقد لجأ المبرِّد إلى التقدير في توجيه قوله تعالى : ﴿ **فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ** ﴾ [الذاريات : 25] فإنّ في المنصوب (سلامًا) على رأي المفسرين قولين : الرفع والنصب . أمّا الرفع ، فيرى أنّه لا اختلاف في أنّ معناه – والله أعلم – قَولي سلامٌ وأمري سلامٌ ، ومثله قوله ﴿عَجَّلَ﴾ : ﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ** ﴾ [محمد : 21] ، أمّا المنصوب فيكون بإضمار فعل ، والتقدير : سلَّمنا سلامًا لفظًا ، أمّا المعنى فيكون بمنزلة قلتُ : حقًّا[3] .

ومما ورد تقديره عند المبرد حديثه عن الفاعل ، فإنّه وإن كان مجرورًا بحرف الجر (مِنْ) فإنّه يبقى فاعلاً ، وذلك نحو قولك : ما من أحدٍ ، فـ (أحد) فاعل وإن كان مجرورًا بـ (مِنْ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ** ﴾ [البقرة : 105] والتقدير : إنّما هو خيرٌ من ربّكم ، فـ (مِنْ) لم تُغيّر المعنى وإن غيّرت اللفظ[4]، اللفظ[4]، وكلام المبرد دليل على أنّ المعنى يبقى ، أي : البنية العميقة نفسها وإن تغيرت البنية السطحية ، أي : اللفظ .

ومن أمثلة التقدير – أيضًا – في المقتضب ، قولك : سرَّني قيام أخيكَ ، فالتقدير : سرَّني أنْ قام أخوكَ ، فـ (أخوكَ) فاعلٌ في المعنى ، وللإضافة أصبح في

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 345/2 .

(2) المقتضب: 319/2 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 11/4 .

(4) ينظر : المصدرنفسه : 52/4 .

الجملة : أخيك ، فـ (أخيك) فاعل وإن كان مجرورًا بسبب الإضافة[1] ، ومنه قولك : مررتُ بزيدٍ ، فالتقدير : فعلتُ هذا به[2] .

وتقول : أشهدُ أنّ محمدًا رسولُ اللهِ ، فالتقدير : أشهدُ على أنّ محمدًا رسولُ الله، أي : أشهدُ على ذلك ، أو على تقدير قولك : أشهدُ بأنّ محمدًا رسولُ الله ، أي : أشهدُ بذلك[3] .

ومما ورد تقديره عند المبرد على الأصل أو الرجوع إلى البنية العميقة ، قولك : ما أعجبَ شيءٌ شيئًا إعجابَ زيدٍ ركوبُ الفرسِ عمر ، فالتقدير : ما أعجبَ شيءٌ شيئًا ، كما أعجبَ زيدًا أنْ رَكِبَ الفرسَ عمرُ ؛ لأنّ عمرًا رَكِبَ الفرس ، وأضفت الركوب إلى الفرس ، فـ (الفرس) مفعول ، و (زيدٌ) مفعول ؛ لأنّ الركوب أعجبه[4] .

ولذلك نرى أنّ المبرّد عُنِيَ بالمعنى واللفظ معًا ، وجعل أحدهما مكمِّلاً للآخر ويمدّه بما يوضحه ، فلم تكن النظرية التوليدية التحويلية أوّل من اعتنى بالمعنى واللفظ ، وإنّما كان النحاة العرب على بصيرة فذّة ، للعناية بهما ، وإن اختلف المصطلح بين العرب والغرب .

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 151/1 – 152 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 145/1 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 341/2 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 154/1 .

المبحث الرابع
العامل ، والأصل والفرع ، ما يتعلق بأصول النظرية

كَثُرَ الحديث عن النحو العربي والنحو التحويلي ، نوكل النحو العربي مصدر الأصالة والتراث ، والنحو التحويلي تثيدح تسارد. فمن الباحثين من أخذ النحو العربي دراسةً وتفصيلاً ، ومنهم من أخذ تفصيل القول في النحو التوليدي ، وفريق ثالث درس أوجه التشابه والاختلاف بين النَحْوَين .

أمّا من درس النحو العربي فلا يخفى على القارئ نتاجاتهم ، وأمّا من درس النحو التوليدي فقد تقدّم ذكرهم في المبحثين السابقين .

كذلك أوجه التشابه والاختلاف التي سأُحيل القارئ ددع يلا منها[1] ؛ لذا لن أطيلَ الحديث عن هذه الجوانب وأكتفي بعرضٍ مختصرٍ لها ، ومن هذه الجوانب :

1 -نظرية العامل .
2 -قضية الأصلية والفرعية .
3 -قواعد الترتيب .
4 -قواعد الزيادة (الإقحام) .
5 -قواعد الحذف (الاختصار) .

وسأعرض الحديث عن (نظرية العامل) و (الأصلية والفرعية) ، أمّا القواعد الثلاث الأُخر فسنفصّل الحديث عنها في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى وذلك بما يوافق دراستي .

(1) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : 143- 158 ، وفي علم اللغة التقابلي : 37 – 171 ، ونظرية النحو العربي : 56 – 63 ، ومن الأنماط التحويلية في النحو العربي : 10 وما بعدها ، وغيرها .

العامل عند تشومسكي والمبرِّد : Government theory

ذكرنا فيما سبق أنّ نظرية العامل في رأي بعض الدارسين تصدر من تصوّر عقلي ؛ لهذا فقد انتقدها الوصفيون ورفضوها ، وهذا ما جعل تشومسكي يعدُّ رفضهم هذا نقصًا في نظريتهم .

وما يعنينا هو : " أنّ التحويليين يقررون أنّ النحو ينبغي أن يربط (البنية العميقة) بـ (بنية السطح) والبنية العميقة تمثل العملية ، أو الناحية الإدراكية في اللغة ، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي ، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة "[1] ، فارتباط البنية العميقة والعامل بالعملية العقلية الذهنية جعل منطلقهما واحدًا ، وهو منطلق التأثر والتأثير .

ويرى د. عبده الراجحي أنّ قضية العامل في أساسها صحيحة للتحليل اللغوي ، فهي في المنهج التحويلي لا تبتعد كثيرًا عن صورتها في النحو العربي[2] .

ولأنّ اللغة الإنجليزية التي انطلق منها تشومسكي لتأسيس نظريته خالية من الإعراب والحركات الإعرابية ، فهو ينظر إلى قضية العامل من الناحية الذهنية ؛ لارتباط البنية العميقة عنده بالذهن .

أمّا الوظيفة النحوية للعامل فهي : " موضع مخصوص يتعيّن به دور كلّ مفردة بإزاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب ، وذلك الموضع متعين على وجه الثبوت عادةً ، إلاّ في اللغات المُعْرَبة ، فهو متعيّن على المرونة والتغيُّر "[3] .

يقول د. مرتضى جواد باقر : " إنّ مصطلح العمل مأخوذ من التراث اللساني، فقد استُخدم هذا المفهوم في أكثر من دراسة لسانية عالمية للحديث عن تأثير بعض العناصر في عناصر أخرى في الجملة "[4] ، فالعامل في النحو التحويلي شأنه شأن العامل في النحو العربي من حيث أهمية هذه المسألة ومركزيتها واعتماد أغلب

---

(1) النحو العربي والدرس الحديث : 147 – 148 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 148 .

(3) نظرية النحو العربي : 43 .

(4) مقدمة في نظرية القواعد التوليدية د. مرتضى جواد باقر : 148 .

الظواهر عليه ، كتعيين الحالة الإعرابية ، والربط بين الضمير وما يعود عليه ، فهو لا يقتصر على الأسماء[1] .

فعناصر البنية اللغوية في النحو العربي تعتمد على علاقة تحكم هذه العناصر بعضها ببعض ،وأطلق عليه في علم اللغة الحديث التبعية (dependency) ، أو التحكم (governance) ، ورأي علم اللغة الحديث هو أنّ كلّ عنصر يعمل في الآخر داخل البنية عدا عنصر واحد يكون مستقلاً ، إذ لا يمكن أن يكون العنصر معمولاً لأكثر من عامل واحد[2] .

فالعامل والمعمول وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها وإن لم يكن العنصر المعمول عليه ضميرًا ظاهرًا فإنّه يجب أن يكون ضميرًا مستترًا ، وهذا ما افترضه النحويون العرب القدامى ، فهو افتراض من وجهة نظر علائقية لطبيعة العامل والمعمول[3] ، وهذه النظرية مناسبة " لبنية اللغات التي تستخدم الحالات الإعرابية عن طريق تغيير أواخر الكلمات ، كالعربية واللاتينية ، ولكنّها لا تلائم كثيرًا اللغات التي قلَّما تتغيّر أواخر الكلمات فيها كالإنجليزية، وعدد من اللغات الأوربية الحديثة "[4] .

وقضية العامل لاقتْ نقدًا عنيفًا من الوصفيين ؛ لما تؤدي إلى قضية (التقدير) لكن النحو التحويلي عاد ليُقررها في منهجه ، بل ان التحويليين يرون أنّ : " هناك قواعد نظمية كلية Universal يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة في اللغات ، ومنها ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب "[5] .

اما النحاة العرب في درس هذه النظرية اولذب دقف جهدًا غير قليل متأثرين بمنطق العصر الذي يعيشون فيه ، إذ كان كلّ أثرٍ لا بدَّ له من مؤثر ، وكلّ عملٍ لا

---

(1) ينظر : المصدر نفسه .

(2) ينظر : البنى النحوية : 6 .

(3) ينظر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة ، د. ميشال زكريا : 42 – 43 .

(4) البنى النحوية : 7 .

(5) النحو العربي والدرس الحديث : 149 .

بدَّ له من عامل ، من أوليات هذا المنطق ، وأنّ الحركات الإعرابية ظواهر ليست من أصل الكلام ، ولا جزءًا منه ، فلا بدَّ من البحث عمّا يسببها ويُحدثها[1] .

ونظرية العامل باتت أكثر تداولاً بين الدارسين ، فكتب (التيسير النحوي) – كما يطلقون عليه – أطالت الحديث عنها ، بين مؤيدٍ لهذه النظرية ومعارضٍ لها وعرض آراء النحاة فيها ، فدراسات بعض الباحثين اختّصت بالعامل عند نحاة العرةيب[2] ، ومنهم من درس النظرية من وجهة نظرٍ غربية – تشومسكية إن صحّ التعبير – تحديدًا[3] .

أمّا دراستي لهذه النظرية فإنّها ستكون موازنة تأصيلية بين رؤية (المبرّد) للعامل ، والنحو التوليدي التحويلي (تشومسكي) .

فمن المعلوم أنّ النحو العربي قام على أساس هذه النظرية (العامل) منذ عهوده الأولى ، فالمتأمِّل يف كتاب سيبويه – بعَدِّهِ أول وأقدم كتاب نحوي وصل إلينا – هل رهظي أثر هذه النظرية فيه ، وأخذت النظرية بـالتوجّه أكثر فأكثر حتى أصبح (العامل) ةلكشم حقيقية في كتب النحاة .

أمّا ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) فقد كان ردُّه على كلام النحاة جريئًا بتأليفه كتاب (الردّ على النحاة) الذي دعا فيه إلى إلغاء النظرية برمّتها ، من دون الرجوع إلى التقدير ، أو التأويل ، أو الرجوع إلى من يُحدث هذا الأثر الإعرابي[4] ، ويبدو أنّ بهذلل الظاهري الذي كان يتمسك به أثراً في كلامه ذاك .

---

(1) ينظر : نحو التيسير ، د. أحمد عبد الستار الجواري : 39 ، والتفكير النحوي عند المبرد : 60 .

(2) من هذه الدراسات : العامل النحوي عند ابن مالك ، رسالة ماجستير، زينب عيدان حليحل : 5 – 37 ، وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، د. سناء البياتي : 40 وما بعدها .

(3) ينظر : العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، د. خليل أحمد عمايرة : 50 وما بعدها .

(4) ينظر : الردّ على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا : 69 – 126 .

ومهما كان الخلاف في هذه المسألة، وأيًّا كان السبب، فالنحاة أدركوا ومنهم المبرّد أنّ لبعض الألفاظ تأثيرًا في غيرها من حيث الإعراب ، وعني بهذه المسألة سواء أكانت لفظية أم معنوية ، على الرغم من أنّه سبق القول بالعامل إلاّ أنّه توسّع في تطبيقها[1] ، وهذا ما سنوضحه فيما بعد ، ونُبيّن أهمية هذه النظرية عند المبرّد، وكيف تناولها، بعد أن ذكرنا أهميتها في النحو التحويلي دون الاسترسال لما ذكرتُ .

والعوامل عند المبرّد نوعان :

1 ⊢العوامل المعنوية .

2 ⊢العوامل اللفظية .

1- العوامل المعنوية : فالمبرّد كغيره من النحاة رأى بأنّ بعض الظواهر الإعرابية لا تخضع لقرائن لفظية ، وقد تكلّم كثيرًا على هذه العوامل ، ومن جملة كلامه :

أ- **رافع المبتدأ** : معروف أنّ في اللغة العربية مسند ومسند إليه ، وأنّ المسند إليه مرفوع سواء أكان مبتدأ أم كان فاعلاً ، فلو بحثنا عن علة رفعه ، فسيرجعنا البحث إلى هذه النظرية ، ومعلومٌ أنّ الضمّة هي علامة للرفع ، فهل هي علامة الرفع أم الإسناد ؟ يقول د. إبراهيم مصطفى : إنّ الضمة هي علم الإسناد[2] .

واختُلف في رافع المبتدأ فذهب البصريون ومنهم سيبويه إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وأنّ الخبر مرفوعٌ بهما[3] ، وهذا ما نصّ عليه المبرّد بقوله : " فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل غيره [يريد : التعرية عن عوامل غير الابتداء ، أي : اللفظية] وهو أول الكلام وإنّما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ ، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر "[4] .

---

(1) ينظر : التفكير النحوي عند المبرد : 60 .

(2) ينظر : إحياء النحو ، د. ابراهيم مصطفى : 53 .

(3) ينظر : الكتاب : 78/2 ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (6) : 40/1 – 47 ، وأسرار العربية : 76.

(4) المقتضب : 126/4 ، وينظر : الكتاب : 23/1 – 24 .

وقال في موضعٍ آخر : " وأمّا حيث كان خبرًا فإنّه وقع مرفوعًا بالمبتدأ ، كما كان المبتدأ رفعًا بالابتداء "[1] ، وهذا نصٌ صريحٌ على تعامله بالعوامل المعنوية وهو أول من قال بهذا وتابعه ابن جني[2] ، أمّا مذهب الكوفيين فهو : إنّ المبتدأ والخبر يترافعان[3] .

إلاّ أنّ قطربًا (ت210هـ)[4] يرى أنْ لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي على أواخر الكلم ، ووجود هذه الحركات يعود إلى أثر صوتي ، يقول : " وإنّما أعربت العرب كلامها ؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عن الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ؛ ليعتدلَ الكلامُ "[5] ، فهو يرى أنّ الحركات الإعرابية غير دوال على المعاني .

ب- رافع الفعل المضارع : اختُلف في رافع الفعل المضارع شأن رافع المبتدأ ، فالبصريون ذهبوا إلى أنّه مرفوع ؛ لقيامه مقام الاسم ، أمّا الكوفيون فلهم فيه مذهبان :

الأول : إنّه ارتفع ؛ لتعرّيه من الناصب والجازم ، وهذا مذهب أغلبهم .

الثاني : إنّه ارتفع للزيادة في أوّله ، أي حروف المضارعة وهو مذهب الكسائي[6] .

أمّا المبرِّد فقد ذهب مذهب البصريين بأنّ هذه الأفعال مرفوعة ؛ لوقوعها مواقع الأسماء بقوله : " فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها ، ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ، ولا تنخفض على كلِّ حالٍ ، وإن كانت الأسماء في موضع خفض ، فلها الرفع ؛ لأنّ ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل "[7] ، فهي

---

(1) المصدر نفسه : 12/4 .

(2) ينظر : الخصائص : 385/2 ، والتفكير النحوي عند المبرّد : 61 .

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (5) : 40/1 – 47 ، وأسرار العربية : 75 .

(4) هو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه ، ينظر ترجمته : طبقات الزبيدي : 106 ، وإنباه الرواة : 319/3 ، وبغية الوعاة : 104/1 .

(5) الإيضاح في علل النحو : 70 .

(6) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسالة (77) : 437/3 – 438 .

(7) المقتضب : 5/2 ، 80/4 .

مرفوعة سواء أكانت الأسماء مرفوعة أم منصوبة أم مجرورة ، وهذا عاملٌ معنوي ؛ لأنّ قيام الفعل مقام الاسم معنى ، وبه ارتفع الفعل المضارع فهو بذلك من العوامل المعنوية[1] .

ج- العامل في الحال : قد يكون العامل في الحال معنويًا ، وذلك بعد وقوعه بعد الجار والمجرور في نحو : هذا لك كافيًا ، قال المبرّد : " فتنتصب الحال ؛ لما في الكلام من معنى الفعل ؛ لأنّ معنى (لك) معنى تكمله "[2] .

لذا وجّه قراءة الآية الكريمة على وجهين : ﴿ **قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ** ﴾ [الأعراف : 32] ، وخالصةٌ[3] اهأرفع نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب [4]. أمّا (ليتَ ، وكأنّ ، ولعلَّ) فقد اتّفق البصريون على إعمالها في الحال دون إعمال (إنَّ) و (لكنَّ) باعتبار لفظه ومعناه ؛ لأنّ لفظهم يرفع وينصب ومعناهم ينصب الحال ، أمّا (إنّ) و (لكنّ) فإنّهما لا يُغيّران من معنى الكلام بل يؤكّدانهُ[5] .

2- العوامل اللفظية : تعدُّ العوامل اللفظية قرائن لحركات الإعراب في الكلم ، إذ يرى النحاة أنّ الإعراب في الأسماء ذو وظيفة دلالية (معنوية) ، أمّا في الأفعال فإنّه تأثير لفظي – صوتي يغير من حركات أواخرها ، فهم يعدّون العوامل اللفظية عوامل أساسية في اللغة العربية أفعالاً وحروفًا[6] .

أ- الأفعال : يدرك النحاة أنّ الفعل أقوى المؤثرات اللفظية ، فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعولات جميعًا ، وينصب الحال وغيرها متقدّمًا كان أم متأخرًا .

---

(1) ينظر : التفكير النحوي عند المبرد : 62 .

(2) المقتضب : 307/4 .

(3) ينظر : المقتضب : 307/4 .

(4) ينظر :النشر في القراءآت العشر:269/2.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 301/4 الحاشية الثانية ، والخصائص : 275/2 – 297 ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د. فاضل السامرائي : 233 .

(6) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (22) : 151/1 .

ويقول المبرّد : إنّ الفعل ينصب المفعول به ، وهو الذي ينصب المفعول المطلق كقولنا : أنا أدعُك تركًا شديدًا وقد تطوَّيت انطواءً ؛ لأنّ تطوَّيت في معنى انطويت ، قال الله ﴿ﷻ﴾ : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل : 8] وهو ينصبه ظاهرًا ومحذوفًا ، إذ إنّ تبتّل وبتّل بمعنًى واحد[1] .

ب- الأسماء : الأسماء عوامل لفظية لكنّها أضعف من الأفعال ؛ لأنّها تعمل في مواضع ولا تعمل في مواضع أخرى ، كما أنّ منها المشتق ومنها الجامد ، ففي رأي النحاة أنّ الأفعال أقوى عملاً من الأسماء[2] .

وهنا نأخذ بعض ما نصّ عليه المبرّد ، فهو يرى أنّ بعض الأسماء تعمل عمل الأفعال ، ومنها : المصدر المنوّن ، إذ أجازه تبعًا لمذهب سيبويه[3] ، وجمهور البصريين يعملونه عمل فعله ، فذهب في قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (**14**) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد : 14 – 15] إلى أنّ (يتيمًا) منصوب بـ (إطعامٌ) المصدر المنون ، كما تقول : أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا ، ولا فرق عنده بين إعماله منوّنًا أو معرفًا بالألف واللام ، فكلاهما جارٍ على أصله[4] .

أمّا مذهب الكوفيين فعندهم (يتيمًا) انتصب بمشتق من هذا ، والتقدير : أو إطعامٌ يُطعمُ يتيمًا[5] ، وسأكتفي بهذا القدر ؛ لأنّ الحديث عنها طويلٌ فضلاً عن أنّ كثيرًا من الدارسين قد سبقوني إليه .

ج- الحروف : أمّا الحروف فهي أضعف من الأفعال ، وهي تعمل أحيانًا ولا عمل لها أحيانًا أخرى[6] .

ومنها حروف الجرّ فهي عاملة ؛ لدخولها على الأسماء و (مِنْ) من معانيها ابتداء الغاية ، نحو : سرتُ من مكة إلى المدينة ، ولها معنى التبعيض ، فالمبرّد يقول

---

(1) ينظر : المقتضب : 211/1 – 212 ، 267/3 .

(2) ينظر : التحليل اللغوي : 57 .

(3) ينظر : الكتاب : 189/1 – 190 .

(4) ينظر : المقتضب : 14/1 .

(5) ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن (لابن خالويه) : 91 .

(6) ينظر : العامل النحوي : 58 .

" ... أخذتُ مالَ زيدٍ ، فإذا أردت البعض قلت : أخذتُ من ماله ، فإنّما رجعت إلى ابتداء الغاية " [1] .فحروف الجر هي عوامل لفظية عند المبرّد.

الأصلية والفرعية عند تشومسكي والمبرد

كَثُرَ الحديث عن هذه المسألة في كتب الدرس النحوي العربي ، أمّا في الدرس الحديث فقد عرض التحويليون لهذه المسألة في مواضع مختلفة منها " بحثهم للألفاظ ذات العلامة marked ، وتلك التي بلا علامة unmarked وقرروا أنّ الألفاظ (غير المُعْلمة) هي الأصل وهي أكثر دورانًا في الاستعمال ، وأكثر (تجردًا) ومِنْ ثَمَّ أقرب إلى (البنية العميقة) "[2] .

وقد صرّح بهذا المبدأ اللغويون الأوربيون كأحد الأصول التي تضمنتها البنيوية ، إذ تضمّ تحتها العلوم التي تدرس الرموز أو العلامات[3] ، ومنها قضية القلب المكاني فهو عندهم ظاهرة تفيد معرفة أصل الكلمة ، كما عرض التحويليون لها ، ومنها بحثهم للألفاظ (المُعْلَم وغير المُعْلَم) وهو " مبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غير مُعْلَم ، كالفرد – وَلَد ، وعنصر مُعْلَم كالمثنى – وَلَدان "[4] .

ومن أمثلة ذلك الفعل في الزمن الحاضر (jump) غير مُعْلَم ، وفي الماضي تلحقه علامة (ed) = jumped ، فهو مُعْلَم ، كذلك المفرد (book) غير مُعْلَم ، أمّا في الجمع فتلحقه علامة الجمع (s) = books ، وبناءً على ذلك فإنّ الزمن الحاضر – عندهم – الأصل ، والماضي فرعٌ عليه ، والمفرد أصل والجمع فرعٌ عليه[5] عليه[5] .

اما عند النحاة العرب فلا تقلُّ الدراسات حولها ، بل أخذ الدارسون التعمّق فيها ، وما يعنينا هنا هو مدى تقارب ما ذكره النحاة العرب وما جاء به التحويليون .

---

(1) المقتضب : 44/1 .

(2) النحو العربي والدرس الحديث : 144 .

(3) ينظر : نظرية النحو العربي : 41 .

(4) المصدر نفسه .

(5) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث : 144 .

فالأصلية والفرعية عند النحاة العرب تتجليان في موضوعات كثيرة، منها :

أ – المذكر والمؤنث : فالمذكر أصل والمؤنث فرعٌ عليه .

ب – النكرة والمعرفة : فالنكرة أصلٌ والمعرفة فرعٌ عليها .

ت – المفرد والمثنى والجمع : فالمفرد أصل والمثنى والجمع فرع عليه .

ث – القلب المكاني وما يتصل به من إبدال وإعلال .

وسنكتفي بعرض مسألة الأصل والفرع لهذه الموضوعات بإيجاز ؛ لأنّ هناك من فصّل القول فيه[1] .

أ– المذكر والمؤنث : أجمع النحاة على أنّ المذكر أصل والمؤنث فرع عليه[2] وأنّ التذكير أشدّ تمكنًا من التأنيث كما أنّ النكرة أشدّ تمكنًا من المعرفة[3] ، وما جاء به تشومسكي ،صرح به المبرّد عن الألفاظ ذات العلامة، والتي بلا علامة. فالألفاظ التي بلا علامة هي الاصل في النحو العربي ،فلو جئنا الى المذكر والمؤنث ،لوجدنا أن المذكر الاصل فهو بلا علامة، والمؤنث فرع عليه فهو ذا علامة. وهو ماذهب اليه المبرد[4]، وهي رؤية صرفية بحتة إلاّ أنّ (د. أحمد سليمان ياقوت) له رأي آخر ، إذ يقول : " وعندنا أنّ المذكر أصل والمؤنث أصل أيضًا ، وليس واحد منهما فرع على الآخر ، إنّ الأمر لو كان كذلك لكان كلّ مذكرٍ في اللغة العربية مذكرًا في باقي اللغات حيث إنّ الأصول الأولى لا تتغير "[5] .

---

(1) من هذه الدراسات : النحو العربي والدرس الحديث : 143 – 146 ، وفي علم اللغة التقابلي : 100 وما بعدها ، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، د. حسن الملخ : 85 وما بعدها ، فضلاً عن كتب النحو جميعًا التي عرضت التفاصيل حول هذه المسألة .

(2) ينظر: الكتاب : 241/3 ، والمقتضب : 350/3 ، والخصائص : 415/2 ، وشرح المفصل : 352/3 .

(3) ينظر : الكتاب : 242/3 ، وسر صناعة الإعراب : 12 ، وأوضح المسالك : 286/4 .

(4)ينظر :المقتضب :350/3.

(5) في علم اللغة التقابلي : 102 .

وزاد ابن يعيش (ت643هـ) أنّ المذكر لم يحتج إلى علامة ؛ لأنّه يُفهم عند إطلاقه فهو الأصل[1] ، وقال : إنّ الدليل على أنّ المذكر أصلٌ أمران : " أحدهما : مجيئهم باسم مذكر يعمّ المذكر والمؤنث ، وهو شيءٌ ، الثاني : أنّ المؤنث يفتقر إلى علامة ، ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة "[2] .

ود. حسن خميس الملخ لا يوافق على ما رآهُ د. أحمد سليمان ياقوت ، فهو يؤيد ما جاء به النحاة وما اتّفقوا عليه[3] ، ونحن نؤيد هذا الرأي ، إذ إنّ مثل هذه المسالة لا يشترط ارتباطها بالوضع التاريخي أو الديني .

ب-التعريف والتنكير : يرى جمهور النحاة أنّ التنكير أصلٌ والتعريف فرع عليه[4] ، وهذا ما نصَّ عليه المبرد بقوله : " وأصل الأسماء النكرة وذلك ؛ لأنّ الاسم المنكّر هو الواقع على كلّ شيء من أُمّتِهِ لا يخصّ أحدًا من الجنس دون سائره ، وذلك نحو : رجل ، وفرس ... "[5] .

فالتنكير أصل والتعريف فرع عليه ،وقد عرض له التحويليون في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة وهو التعريف ،والألفاظ غير ذات العلامة وهو التنكير ،والألفاظ غير المُعْلَمة هي الاكثر دوراناً في الاستعمال وأكثر قرباً الى البنية العميقة[6].

وسوّغ السيوطي (ت911هـ) أنّ الأصول لا تحتاج إلى علامة كأن تقول : شاهدتُ رجلاً ، فهو لا يحتاج إلى علامة ، أمّا الفروع فإنّها تحتاج إلى العلامات ، إنْ

---

(1) ينظر : شرح المفصل : 352/3 .

(2) المصدر نفسه .

(3) ينظر : نظرية الأصل والفرع : 87 .

(4) ينظر : الكتاب : 5/2 ، والمقتضب : 276/4 ، والخصائص : 415/2 ، واللمع في العربية: 74 ، وشرح المفصل : 351/3 ، وهمع الهوامع : 186/1 ، ونظرية الأصل والفرع : 88 .

(5) المقتضب : 276/4 ، وينظر : الأشباه والنظائر : 155/2 .

(6)ينظر: النحو العربي والدرس الحديث:144.

أردتَ التعريف ، فقلت : شاهدتُ الرجلَ[1] ، فلم ندخل العلامة في التنكير (الأصل) وأدخلناها في التعريف (الفرع) .

وعلى هذا تكون النكرة ما لم تخصّ واحدًا من جنسه ، أمّا المعرفة فهي ما خصّت الواحد من جنسه[2] . كما يتضح في باب (لا النافية للجنس) لكن الحكم معها يجري عكس باب النداء ، ويوضح المبرِّد هذه العلاقة بين النكرة والمعرفة وبين جملة (لا) النافية للجنس بقوله : " اعلم أنّ (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين وإنّما كان ذلك ... إذا قلت : لا رجلَ في الدار – لم تقصد إلى رجل بعينه ، وإنّما نفيتَ عن الدار صغيرَ هذا الجنس وكبيره "[3] .

ويضيف المبرّد أنّ في الإعراب تخصيص وتعيين ؛ لذا لم تحتج إليه أمّا إن كان معرفةً – اسم لا – فهي لا تدخل على الجنس [أي المعرفة] ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع ، فأُعربت لتفيد التخصيص والتعيين[4] .

ج– المفرد والمثنى والجمع : هي الأخرى من موضوعات الأصلية والفرعية في النحو العربي ، إذ لا خلاف بين النحاة في أنّ المفرد أصلٌ والمثنى والجمع فرع عليه وهو رأي المبرّد أيضًا[5] .

فالمفرد لا يحتاج إلى ما يجعله دالاً على المفرد من علامة ، في حين أنّ المثنى والجمع يحتاج كلٌ منهما على العلامة التي تجعله دالاً على نوعه ، ففي المثنى تُلْصَق الألف أو الياء مع النون بالمفرد إنْ عُدمت الإضافة فيه ، والجمعُ تُلصق فيه الواو أو الياء بالمفرد متبوعًا بالنون مع عدم الإضافة أيضًا[6] . وهذا ما يجعل المفرد

---

(1) ينظر : الأشباه والنظائر : 156/2 .

(2) ينظر : أسرار العربية : 341 .

(3) المقتضب : 257/4 ، وينظر : الأصول في النحو : 379/1 – 380 .

(4) ينظر : المقتضب : 257/4 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 103/2 ، وشرح المفصل : 229/1 ، وأسرار العربية : 48 ، 49 .

(6) ينظر : نظرية الأصل والفرع : 89 .

أصلاً والمثنى والجمع فرعًا .اما عند التحويليين فجاء في بحثهم للألفاظ المُعلمة وغير المُعلمة،فغير المُعلمة كالفرد–وَلد،والمُعلمة كالمثنى –ولدان [1].

د– القلب المكاني : ومن موضوعات الأصلية والفرعية (القلب المكاني) فقد عرض لها النحاة كثيرًا ، وبيّنوا أسبابَها ومعرفة أصل (القلب) الذي صدر عنه .

يقول المبرّد في باب [ما كان لفظه مقلوبًا] : " ومن المقلوب قولهم : (أَيْنُق) في جمع ناقة ، وكان أصل هذه أَنُوْق "[2] .اما التحويليون فيرون أن القلب المكاني ظاهرة تفيد معرفة اصل الكلمة فهم يطلقون عليه مصطلح (metathesis)فالانجليزية القديمة – bridd- قلبت في الحديثة الى(bird)طائر،ومنها (aks) قلبت (ask) سأل [3] 0

وتناول هذه المسألة ابن جني ودافع عن افتراضات الصرفيين وانتقالهم من مرحلة إلى أخرى ، يقول : " هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقة تحته وذلك كقولنا : الأصل في قام قَوَمَ ، وفي باعَ بَيَعَ ... وإنّما معنى قولنا : إنّه كان أصله كذا : أنّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلَل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا"[4]، وينفي أن يكون هذا الأصل مستعملاً أو كان مستعملاً لوقتٍ من الزمان ثمّ تُرِكَ ، ويرى أنّه من الخطأ أن يُعتَقَد هكذا[5] .

---

(1)ينظر:نظرية النحو العربي:41.

(2) المقتضب : 168/1 .

(3) ينظر :النحو العربي والدرس الحديث:144 0

(4) الخصائص : 256/1 – 257 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 257/1 .

ABSTRACT

Studying Arabic language using the language of modernity means a social and scientific study that works on shedding light on the common scientific principles between the modern and traditional linguistics through description, analysis, and interpretation. A study like this may result in creating a linguistic plant that grows to give theoretical and applied linguistic fruits.

This research is entitled ((The Generative Transformative Theory and its features in Al-Moqtadhab book of Al-Mobarrid (Died 285)). The nature of this subject requires it to consist of a preface, two chapters and a conclusion that contains a number of results. The preface contains two parts, they are:

1- The first deals with Al-Mobarrid, and his scientific biography because he is one of the premier Arab Grammarian. He has his own big name among other Grammarians due to his big works that served Arabic language a lot.
2- The second part deals with the generative transformational theory which is considered the modest linguistic theory among the studies and writings of modern Grammarians and researchers. Its proximity to Arab Grammar thinking makes its high position.

Chapter one is entitled (The principles of the theory and its features in Al-Moqtadhab) it contains the most important points where the theory meets the book.

Chapter two comes under the title (the elements of transformation between theory and application) through which, the most important common transformation means between the Arabic grammar in Al-